فبراير 14

نشرة دوريّة تصدر عن المجلس السّياسيّ في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير- البحرين

العدد السادس ■ شهر مارس ■ آذار 2025

صمود مقاومة

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير

المجلس السياسي

- ملف خاص: أصعب الاختبارات في ثورة 14 فبراير
- الدكتور السيد محمد الغريفي: لماذا يستهدف النظام منبر الجمعة؟
- الدكتور بلال اللقيس في حوار العدد: مستقبل المقاومة
- بروفايل: الشهيد حسن طاهر السميع
- التحليل السياسي:سياسة الإنكار والإسكات
- "إنّا على العهد": تشييع سيد شهداء الأمّة

العدد السادس

الفهرس

كلمة أولى: وفاء للشّهيد الشيخ نمر النمر..... 03
ملف العدد: اختبارات في ثورة 14 فبراير (2-1)..... 04
القواعد العسكرية في البحرين..... 10
وجهة نظر: بقلم هاني الريس..... 12
حكاية "صمود" في ثورة البحرين..... 13
حوار العدد: مع الدكتور بلال اللّقيس (2-1)..... 14
ريبورتاج: نساء البحرين مع غزة والمقاومة..... 18
القاموس السياسي: الحركات الاجتماعية..... 20
وجهة نظر: بقلم الدكتور السيد محمد الغريفي..... 21
في مثل هذا اليوم: زيارة الإمام الصدر للبحرين..... 22
بروفايل: الشهيد حسن طاهر السميع..... 23
إنّا على العهد: تشييع شهيد الأمة..... 24
من أجل دستور متقدم (5)..... 25
وجهة نظر: بقلم محمد الطيبي..... 26
من الموقف الأسبوعي..... 27
من فكر القادة: شهيد الأمّة وثورة البحرين..... 28
التحليل السياسي: الإنكار والإسكات 29

«لقد أمست قوّات درع الجزيرة عارَ الجزيرة؛ لأنّها بدل أن تذهب لتحرير القدس أو صدّ العدوان الخارجي انقضّت على أهلنا في البحرين مستسبعةً عليه تفترسه وكأنّها حرّرت فلسطين ... وعلى هذه القوّات أن تحرّر البحرين من الأسطول الأمريكي الجاثم على صدر المنطقة إذا كان لهذه القوّات مرجلة، أمّا مرجلتها على أهلنا في البحرين، ما هي إلّا "أسدٌ عليّ وفي الحروب نعامةٌ"».

آية الله الشهيد الشيخ نمر النمر - من نصّ المرافعة في قاعة المحكمة الجائرة - أبريل 2014م

"14 فبراير" دورية تصدر عن المجلس السياسي في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير، وانتدب رئيسُ المجلس هيئة تحرير للنشرة تحت إشرافه تضم صحافيين وإعلاميين لهم خبرة في الصحافة والإنتاج الإعلامي، وهيئة التحرير هي المعنية بإصدار النشرة لتكون منبرا صحافيا يهتم بالشؤون السياسيّة في البحرين والمنطقة، انطلاقا من الرؤية والمرجعية السياسيّة والفكرية التي يؤمن بها الائتلاف ووفق المحدّدات الوطنية التي تتشارك فيها قوى المعارضة في البحرين. ولا تعبّر محتويات النشرة بالضرورة عن الموقف الرسمي للائتلاف إلا في الموارد التي يُنصّ فيها على ذلك.

صمود مقاومة
ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
المجلس السياسي

في ذكرى ثورة البحرين.. وفاء للشهيد الشيخ نمرالنمر

تحتفظ ثورة البحرين بروحية خاصّة واستثنائية تجاه بعض العلاقات، نُسجت منذ انطلاقتها قبل 14 عاما. لم يكن الأمر فقط لأنه كان يُخطّط ضدّها لكي تُنسى وأن يُمنَع التعاطف معها إقليميّا ودوليّا. لقد كان الأمر كذلك بالفعل، وتبدي الثورة وشعبها الاحترام والتقدير لكلّ الذين تحدّوا الحصار، وأعلنوا تأييدهم للثورة. ولكن ثمّة مسألة أخرى كان لها أثرها في إضفاء روحيّة أكثر قوّة نحو شخصيات بعينها.

ولكي نفهم ذلك لا بدّ من تثبيت مسألة أساسية؛ إذ اهتمّت ثورة البحرين ببناء قيمها ومعاييرها الأخلاقية، والالتزام بها قولا وعملا. لقد حافظت الثورة على ذلك على امتداد طريقها الشاقّة. ولا ريب أنّه لم يكن سهلا، وظهرت أخطاء غير مقصودة هنا وهناك، ولكن المشهد العام ظلّ محكوما بنظام أخلاقي وقيمي راسخ، خصوصا مع أصالة القاعدة والمرجعية الدينية لدى جماهير الثورة ولدى قياداتها الأساسية. يضاف إلى ذلك دور التربية الوطنية التي تميّز بها شعبُ البحرين، بحكم تاريخ النضال الطويل الذي شاركت فيه كلّ مكوّنات الشّعب.

إنّ المحتوى الأخلاقي الكوني لثورة البحرين هو السبب العميق الذي يجعل علاقة شعبها مع شهيد الأمّة الأقدس السيد حسن نصر الله (قدّس الله سرّه) غير محدودة، وفوق مستوى الحسابات السياسية الصغيرة، بل هي أعلى من حسابات المناصرة التي لها - ولا شكّ - وزنها المعتبر. إنّها علاقة التطابق في الروح والوجود والمسير، وهي علاقة الانتماء المشترك إلى الانطلاقة الأولى والمصير، وإلى الشعار والمشروع الكبير.

على تلك الشاكلة هي خصوصية العلاقة مع الشهيد آية الله الشيخ نمر النمر.

هناك عرب ومسلمون وأجانب أيّدوا ثورة البحرين، ولكن قلّة هم الذين ثبتوا على نصرتهم لها أمام الإغراء أو الإرهاب، وأقلّ منهم أولئك أضافوا لموقف النصرة موقف الدفاع عن الثورة وصدّ السهام عنها.

أمّا الشهيد الشيخ النمر فقد وضع البحرين وشعبها في المحلّ الأقرب إلى وعيه وقلبه ووجوده، وكان يرى ثورتها مصداقا للحقّ والعدل، وميزانا لتمحيص المنافقين من الصادقين. منذ البداية، صدح من منبره لشرح أهداف ثورة البحرين، وتبيان أسبابها في إنهاء الاستبداد. ثمّ نسج دفاعه المفصّل في مرافعته التاريخية التي قدّمها في محكمة آل سعود الجائرة، ليُقدّم وثيقة أخرى على عظمة صاحب الموقف الزّينبي - كما وصفه شهيد الأمّة السيّد نصر الله.

لهذا وغيره يسكن الشهيد النمر في أعماق البحرين وشعبها، وهو واحد من القادة الروحيين لثورتها ممّن لا تغيب ذكراهم مهما طال الزمان.

| ملف العدد |

أصعب الاختبارات في ثورة14 فبراير (2-1)

| إعداد هيئة التحرير |

1. ثلاثية الثورة: العمل الثوري الاعتصام الجماهيري - الحوار النقدي

تكفّل دوّار اللؤلؤة بأداء هذه المهمّة الصعبة على مدى شهر كامل من انطلاق الثورة (14 فبراير - 14 مارس 2011). فمن خلال منصّة الدوّار الرئيسية من جهة، والخيم المتنوّعة التي تحيط به من جهة أخرى، نجحت الثورة في خلق تناغم أو تكامل عملي بين العناصر الأساسية التي شكّلت قوّة الثورة وفاعليتها. لم يكن الأمر سهلا، فقد كانت ثمّة نقاشات حادّة، وبعض المناوشات داخل ساحة الدوّار نفسها، وكذلك في كواليس إدارة المنصّة، ولكن الصورة العامة التي ظهر بها دوّار اللؤلؤة خلال شهر كامل، تؤكد النجاح في تجاوز التحدّيات والصعوبات. فقد احتفظت الثورة بطابعها الثوري من خلال الشعارات التي أكّدت عدم القبول بالنظام، وتمّ تثبيت هذه الشعارات في منصّة الدوّار نفسه (شعار: باقون حتّى إسقاط النظام).

المنصّة التي انفتحت على هذه النقاشات الجدّية، وكانت تتسع للتيارات الليبرالية والمستقلة وأن تكون لها فقرتها الخاصّة ضمن الجدول اليومي لبرنامج المنصّة المسائي.

على هذا النحو استطاع الدوّار أن يكون المظلّة التي يتحرّك تحتها الجميع، ولا يأنف أحد من الانتماء إليها.

وقد تعزّز ذلك بفضل الخيم المتنوّعة المنصوبة بجنب شجر النخيل الذي يحيط ساحة الدوّار، ومنها خيمة "المنتدى السياسي" الذي استضاف جمهرة من الشخصيات الفكرية والسياسية التي طرحت أفكارها النقدية بحرّية، وفي أجواء من النقاش المفتوح.

هذا التنوّع الفكري والحزبي في فضاء الدوّار ظلّ موازيا للعنوان المركزي الذي حرّك الثورة، وتبلور في أيامها الأولى، سواء من خلال الشعارات والهتافات في ساحة الدوّار، أو من خلال التظاهرات والمسيرات المتدفّقة التي يعلن عنها من داخل الدوّار، وبينها مسيرة "الديوان". وعليه يمكن القول بأنّ ثورة البحرين كانت نموذجا لافتا لناحية خلق أعلى مستوى من الانسجام بين ثلاثية: العمل الثوري، والاعتصام الجماهيري المركزي، وحرّية الحوار النقدي. تمّ ذلك رغم الصعوبات الداخلية، وكذلك التحدّيات التي عمدت السلطة لافتعالها عبر إثارة الفتن. مع العلم بأنّ فشل الثورات والاحتجاجات - خاصّة في السياق العربي - يمكن تحديده بناء على قياس مؤشّر هذا الانسجام الثلاثي، ومدى القدرة على خلق التناغم بين العناصر الثلاثة، لاسيما في الحالات التي يكون فيها الحراك شعبيّا، ويرفع أهدافا عالية السقوف في مواجهة استبداد السلطة وقمعها.

2. لعبة الحوار: أوراق سلمان بن حمد ولجنة "بسيوني"

رمى النظام بأكثر من ورقة من أجل إعاقة ثورة 14 فبراير وإجهاضها، وبدأ ذلك منذ البداية. كانت الورقة الأبرز والأخطر هي ورقة سلمان بن حمد (ولي العهد)، الذي تمّ التسويق له باعتباره الوجه المعتدل في العائلة الخليفية، خصوصا بعد محاولة دمجه ضمن المشهد السياسي الذي ارتبط بالجمعيات السياسية، وأصبح البعض ينظر إليه باعتباره الورقة الضامنة للحوار مع المعارضة.

انخرط سلمان في تلك المهمّة متسلحا بأكثر من حيلة ودعاية، ومن ذلك خروجه المفاجئ على التلفزيون الرسمي في أوّل أيام الثورة، ودعوته الجميع للهدوء، وإقراره بحقّ المواطنين في التظاهر والاعتصام بدوّار اللؤلؤة. كان واضحا لدى أغلب الشعب بأن سلمان يؤدي دور المخادع الخبيث، ولم يساور أحد الشك بأنّه كان جزءا من المخطّط العام للنظام بغية التسلّل إلى داخل الثورة وبيئاتها، وإثارة الفرقة والخلاف فيما بينها.

بشكلٍ نسبي نجحت خطّة سلمان، ولكن آثارها لم تكن كبيرة، إذ كان الوعي الشعبي والوطني مدركا لأهداف ورقة سلمان وسارع للتعاطي معها. في الوقت الذي اختار الشعب - عبر منصّة الدوّار ومسيراتها الولّادة - أن يفضح هذه الورقة مباشرة، وإعلان رفض الحوار على طريقة سلمان؛ فإنّ القوى السياسية ارتأت أسلوب المناورة عبر اتّباع هذه الورقة حتّى آخر رمق لها. مع الوقت انتهى التنازع وبشكل كبير على ذلك مع افتضاح خطّة سلمان، وخصوصا مع عدم التزامه بضمان أمن المتظاهرين في دوّار اللؤلؤة، وتنصّله عما يسمّى "المبادئ السبعة" (مارس 2011).

رغم ذلك، استمر الجدل حول سلمان، وفي الوقت الذي لم تتزحزح الثورة عن شعار "لا حوار مع القتلة"، فإنّ تطوّر الأحداث في السنوات الثلاث الأولى للثورة؛ اضطرّ النظام لإعادة إنتاج وسائل الخداع والالتفاف، فجرى ترتيب اجتماعات بين الجمعيات (يونيو 2011 - فبراير 2013) بدعوة من "الملك" حمد تحت عنوان "الحوار الوطني"،

ولكنها لم تسفر بدورها عن شيء بعد أن هرّب النظام نفسه من هذه الاجتماعات وحوّلها إلى حلقة مفرغة لإضاعة الوقت، كما يظهر مع تعيين رئيس مجلس النواب (خليفة الظهراني) مديرا لهذه الاجتماعات التي انسحبت منها المعارضة لاحقا وأعلنت عن "وثيقة المنامة" (أكتوبر 2011)، ثم عادت إليها وانسحبت منها مرّة أخرى.

بعد ذلك، كانت اللعبة المتقدّمة التي مثّلها تقرير لجنة التحقيق المعروفة بـ"لجنة بسيوني" (نوفمبر 2013)، التي حظيت بدعم أمريكي بغرض إنقاذ النظام من الملاحقات والضغوط الدولية. شكّلت فترة عمل "لجنة بسيوني" إحدى الجولات الجديدة لتخدير الثورة، وتبييض صفحة النظام، والترويج مرة أخرى لسلمان باعتباره الرجل المنقذ للبلاد. فيما بعد، ومع هروب النظام من الالتزام بتوصيات "بسيوني"، وسرعة الارتداد على الثورة وشعبها، والتمادي في القمع الذي طال الجمعيات ذاتها؛ احترق مفعول كلّ هذه الأوراق الناعمة، ورأى النظام بأنّ المسايرة لم تجن له غير الحسرة والخسارة.

3. العمل الثوري وثقافة المقاومة: الاحتلال السعودي للبحرين

كان من الطبيعي أن يوجد نقاش ساخن حول مفهوم العمل الثوري خلال سيرة 14 فبراير.

عشية إطلاق الثورة، كان المتّفق عليه أن تكون سلمية في تحرّكاتها وأساليبها، اعتمادا على أنّ رافعها الأوّل هم الشعب وعموم المواطنين. خلال يوميات الثورة وتفاصيلها كان الجدل الداخلي يزداد حول مفهوم السلمية وحدوده، وهو جدل - في الحقيقة - لم يكن جديدا في الفضاء العام المحلي، لأنّ نقاشات ومبادرات عدّة في هذا الشّأن جرت قبل 14 فبراير، وتحديدا أثناء حراك تيار الممانعة واحتجاجاته، فضلا عن تجربة انتفاضة التسعينيات التي وفّرت بدورها مادة حول هذا الملف.

إنّ الأمر الجديد في 14 فبراير هو تبلور وعي ثوري متراكم من الرافدين المشار إليهما (أي: تجربة تيار الممانعة قبل 2011، وانتفاضة 1994). هيأ ذلك لنقاش جدي من جهة، وسرعة إنتاج الوسائل الثورية وتصعيدها على الأرض من جهة أخرى. لا شكّ أن ذلك بُني أساسا على واقع القمع وشدّة الاضطهاد الذي بلغ مداه مع سياسة القتل واجتياح مناطق المواطنين، وصولا إلى الاحتلال العسكري للبحرين بقيادة قوّات درع الجزيرة في مارس 2011، وما أعقب ذلك من جرائم ممنهجة غير مسبوقة طالت كلّ المشاركين في الثورة، ومن كلّ الفئات.

شكّل هذا الحدث نقطة فاصلة في موضوع العمل الثوري ووسائل المواجهة. وبالنظر إلى التراكم في التجارب، والتغيّرات الموضوعية ذات الصلة بدرجة الجرائم، فقد كان من الطبيعي أن ينتهي الأمر سريعا إلى إفراز أنماط وقناعات جديدة من الحراك الثوري. في البداية، حصل ذلك من خلال المجموعات المتفرّقة داخل المناطق والقرى، وبعدها عبر تربيط المجاميع الثورية التي أخذت سريعا العنوان المعروف (القوى الثورية)، وانصهرت داخلها تيارات الممانعة التي تبلورت قبل 2011، إضافة إلى التشكيلات الشبابية التي وُلدت في أحضان الثورة تباعا.

تسالمت هذه القوى على المقولات التي تندرج ضمن مفهوم الدفاع المقدس، والمقاومة المشروعة أو القرآنية، التي تعني حقّ الدفاع عن الحرمات في مواجهة قوات المرتزقة وجيش الاحتلال السعودي، وبما ينطوي عليه هذا الحقّ من استعمال كلّ الوسائل المتاحة في ردع القوات ومنعها من التوغل في القتل ودخول المناطق والبلدات. رغم الجهود التنظيرية التي بذلتها القوى الثورية، وما قدّمته في العمل المقاوم من تجارب ثورية لافتة، لكن ظلّ مفهوم المقاومة محلاً للنقاش من حيث التفسير والتطبيق، خصوصا مع ارتسام ثنائية المعارضة السياسية والقوى الثورية على امتداد المشهد المحلّي، وعلى النحو الذي نتناوله في الفقرة التالية.

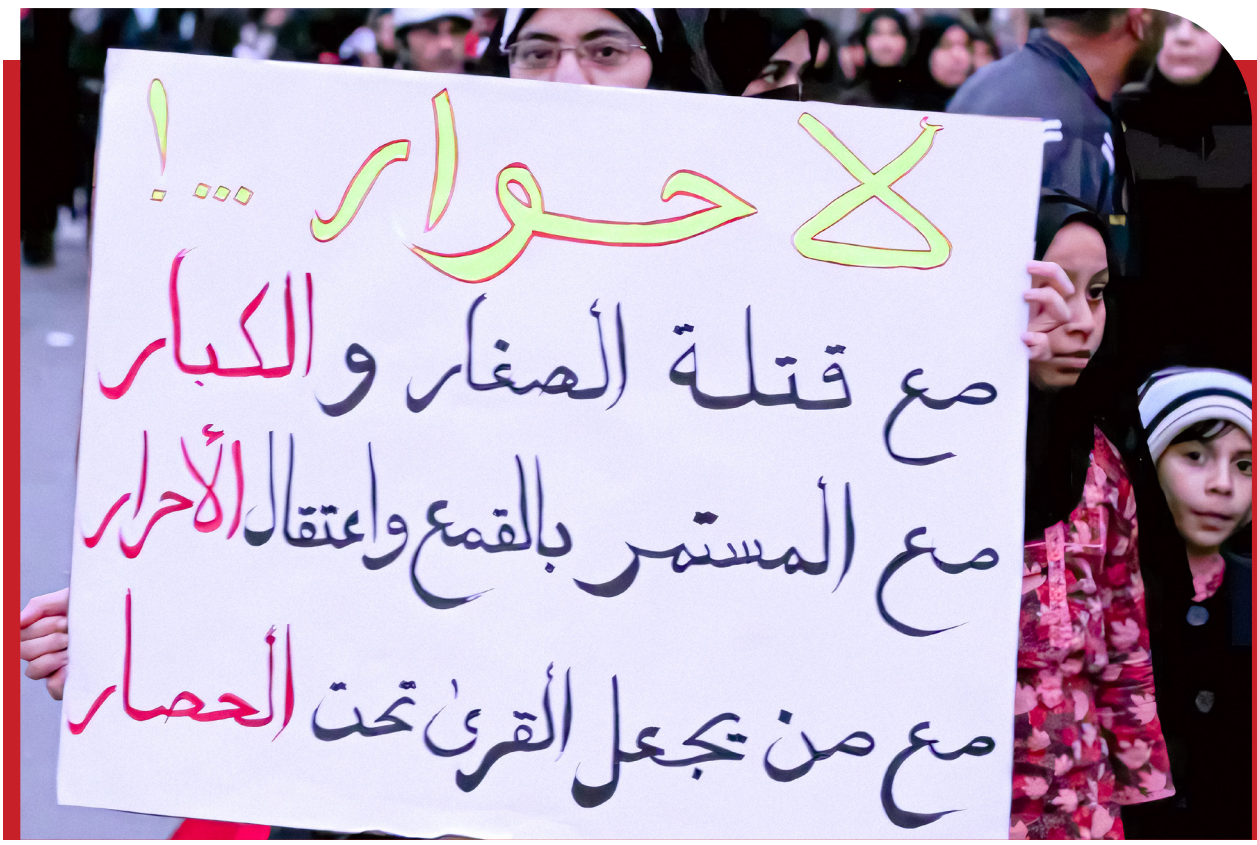

4. ثنائية المعارضة السياسية والقوى الثورية: سقوف الشّعارات والمشاريع

من حيث المبدأ، لم يكن مفاجئا أن تتوزّع خارطة البحرين السياسية على شقّين أساسيين، الأول يغلب عليه العمل السياسي واعتماد وسائل الضغط السلمية حصرا، والآخر يوسِّع وسائله في الاحتجاج الثوري ضمن ما هو ممكن وبما يتيحه سقف "المقاومة المشروعة". لقد كان النقاش العمومي جاريا منذ زمن حول طريقة العمل المعارض في البحرين، والتباين حول منهجية العمل ووسائل الاحتجاج. وأكثر من ذلك، فإن توزّع جمهور 14 فبراير على المسارين أو الشّقين المذكورين حصل قبل 2011 عندما ترسّخت وقتها أقدام تيار الممانعة داخل بيئات الاحتجاج السياسي المحلي، جنبا إلى جنب الجمعيات السياسيّة المعارضة. خلال تلك المرحلة أكّد تيار الممانعة حضوره من خلال تطويره أطره التنظيمية، وإنشاء بعض الأطر الجديدة (حركة حقّ، تيّار الوفاء)، إضافة إلى سعة نشاطه ليشمل الموضوع السياسي والدستوري، وليس الملفات الحقوقية والاجتماعية فقط.

نتيجة ذلك، نشأ وقتئذٍ ما يشبه التسالم بين الناس، وكذلك السياسيين، على وجود كلا التيارين في المشهد العام وداخل مجتمعات المعارضة. ولأجل قطع الطريق أمام الاحتقان في شارع المعارضة؛ فقد لجأت القيادات المعارضة إلى إبرام صيغ تفاهمية لتنظيم الاختلاف في وسائل المعارضة والاحتجاج (من قبيل ورقة التفاهم بين حركة حقّ وجمعية الوفاق في 2008). وعليه، فإنّ التوازع الذي شهدته الساحة في 2011 وما بعده لم يكن مفاجئا البتة، بل كان له ظرفه الموضوعي، كما كان مطلوبا لناحيةِ توزيع الأدوار وإدارة المواجهة ضد السلطة: العدو المشترك.

ينبغي القول بأنّ الأمور لم تمض بشكل إيجابي على طول الخط، وكما كان يأمل الجميع، خصوصا في الفترة بين 2013-2018 عندما اشتدّ العمل المقاوم، وأفرزت القوى الثورية رؤاها السياسية في إسقاط النظام، وثبّتت مواقفها وأدواتها في هذه المواجهة. وباستثناء النقاشات التي خرجت عن المألوف، وتعكّر أجواء بعض العلاقات على الأرض؛ فإنّ ثنائية المعارضة السياسية والقوى الثورية لم تقع في المحظورات الكبرى، وكانت الضمانة هو إيمان الجميع بضرورة النأي عن الفتن الداخلية، وتركيز الجهد المعارض ضدّ السلطة، كما لم يتوان هذا الطرف أو ذاك عن الإقدام على خطوات من شأنها مدّ الجسور واختبار تكتيك تبادل الأدوار، مثلما فعل الشيخ علي سلمان في المؤتمر الصحفي الذي أعلنت فيه جمعيات المعارضة عن مقاطعتها للانتخابات البرلمانية، إذ حاجج الشيخ سلمان السلطة بالاستفتاء الشعبي الذي نظّمه ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير بالتزامن مع مقاطعة الانتخابات آنذاك، ما شكّل تطوّرا عمليّا في الانسجام بين المعارضة والقوى الثورية.

عدا ذلك، فقد بقي التباين في الشعارات السياسية والثورية - وبالتالي في سقوف المشاريع والبرامج الاحتجاجية والمطلبية - المظهر العام الذي لازم واقع المشهد التعدّدي للمعارضة طيلة السنوات الماضية. ومع انكشاف جوهر المشروع التدميري للسلطة، وسعيها المتواصل لإسكات كلّ المعارضين، دون تفريق، وتفكيك البنى الأساسية للشعب ووجوده الديني والثقافي؛ فقد كان يتقلّص شيئا فشيئا التباعد بين الجانبين، وتزداد مساحات التقارب والتنسيق المشترك بين أطياف المعارضة وقواها.

5. التعدّي على منبر جمعة الدراز: تصعيد حرب الهوية والوجود

في السنوات الأولى للثورة جهّزت السلطة أجندتها المرسومة في النيل من آية الله الشيخ عيسى قاسم ومنبر الجمعة في الدراز. وقد أخذت السلطة بعين الاعتبار التدرّج في خطوات

الاعتداء والهجوم، تبعا لدرجة الانقضاض المتحقّق على منابع القوّة الشعبيّة والثورية للمعارضة، ومستوى الأمان الإقليمي والدولي الذي يتوفّر للسلطة، وبما يمنحها الغطاء والحماية اللازمين.

في يوليو 2014 بثّ العقيد السابق في جهاز المخابرات الجلاّد عادل فليفل فيديو هاجم فيه الشيخ قاسم ووصفه بالكافر، ودعاه للتوبة ودخول الإسلام! لم يكن هذا التعدّي الفاضح تصرّفا فرديّا من ضابط معروف بدوره القديم

في القتل وتعذيب المعارضين في السجون؛ بل كان مسارا طبيعيّا للأجواء التي أرادت السلطة تهيئتها لمسار التصعيد ضدّ الشيخ قاسم، ابتداء من كسر حرمة الشيخ قاسم وحصانته الدينية والرمزية، وتوسيع درجة التجرّو عليه تباعا. كان من بين العناصر المعتمدة في خلق هذه الأجواء الإيعاز إلى الصحف الرسمية بالهجوم على أسس المعتقد الشيعي، والبدء المرحلي في الوصول إلى منبر جامع الإمام الصادق بالدراز. عمليّا حصل ذلك في وقت مبكّر على يد خالد علي الخليفة، وزير العدل الخليفي سيّئ الذكر، الذي وجّه رسالة إلى الشيخ قاسم (أغسطس 2011)، هاجم فيها منبره الديني بتهمة إثارة "الحساسيّة" واستغلاله في شؤون سياسية. فيما بعد، لم تكفّ الصحافة الرسمية ورجال النظام عن التهجّم على الشيخ قاسم، والمطالبة بوقفه عن الخطابة، وملاحقته قضائيّا على خلفية دفاعه عن الثورة وشعبها. تسارع الاستهداف مع رفع دعوى ضدّ الشيخ قاسم، وإسقاط الجنسيّة عنه وصدور الحكم الجائر ضدّه (يونيو 2016)، ومن بعده هجوم القوّات على منزله في الدراز واستشهاد عدد من المعتصمين المرابطين (مايو 2017).

من الناحية الجوهرية كان استهداف الشيخ قاسم، وإلى حين خروجه من البلاد (يوليو 2018) بمثابة اكتمال المنطقة الفاصلة بين مرحلتين في حرب الهوية والوجود ضدّ المواطنين الأصليين، والتي طوّر وسائلها الجديدة "الملك" حمد بعد نحو عامين من صعوده الكرسيّ (2002) بتدشين مشروع التجنيس وتخريب الهوية والتركيبة الشعبية، ثمّ التطويق المتدرّج للوجود الشيعي ورموزه والإمعان في تهشيمه، ومنعه بالتالي من النمو الطبيعي. أعطى وضوح النظام في هذه الحرب دوافع للمعارضة لكي تقلّل من فجوة التباين في توصيف السلطة وحقيقة الأهداف التي تخطّط لها. كما أسهمت تلك الأحداث في إعادة التفكير حول طبيعة الصراع القائم مع آل خليفة، وبالتالي فتح حوارات داخلية حول أدوات الصراع والوسائل المناسبة في التصدّي لحرب الوجود والهوية المتواصلة حتّى اليوم.

تتابعون الجزء الثاني من التقرير في العدد المقبل.. وفيه:

6. العدوان على اليمن 2015: توسيع منطقة الأمان الإقليمي
7. الحرب على القطيف وإعدام الشيخ نمر النمر: اختبار الوفاء للأصدقاء
8. الهجوم على حزب الله واعتباره منظمة إرهابية: مدخل الملاحقة في الخارج
9. انكشاف العلاقة مع الصهاينة وإعلان التطبيع: اكتمال صورة التحالف الشّرير
10. ضرب النسيج الداخلي للمعارضة: تكتيكات الاختطاف والتجويف

نشرة 14 فبراير ■ العدد السادس ■ شهر مارس ■ آذار 2025

| ملف العدد |

في ذكرى الغزو السعودي: القواعد العسكرية في البحرين

■ حافظت واشنطن على وجودٍ بحري قوي بالبحرين منذ عام 1948، وتتركز في قاعدة "الجفير" (شرق العاصمة المنامة)، وهي قاعدة بحرية دائمة، والوحيدة من هذا النوع في الشّرق الأوسط، وفيها القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية ومقر الأسطول الخامس، بأكثر من 20 سفينة تقوم بدوريات تغطّي مسرح عمليات الخليج وخليج عُمان والبحر الأحمر وبحر العرب، ومضيق هرمز وقناة السويس ومضيق باب المندب.

البحرين عسكريا مع الإعلان أواخر عام 2014 عن إنشاء القاعدة البريطانية في ميناء سلمان (شرقي البلاد)، وبدأ البناء في العام 2015 والافتتاح في أبريل 2018. تضم القاعدة قرابة 500 من البحرية البريطانية، وتساهم في حماية التجارة البحرية وخطوط إمداد الطاقة من آسيا إلى أوروبا. يضم الميناء أيضا مركبات حربيّة صغيرة.

هذه القواعد والقوات الأجنبية تتولى حماية جملة من المصالح، من بينها ضمان استمرار تدفّق مصادر الطاقة (النفط)، وحماية أمن الكيان الصّهيوني، وحماية أنظمة الخليج الموالية للقوى الغربيّة (الأمريكية والبريطانية خاصة) ومنع أي تغيير سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي فيها قد يؤدي إلى الإخلال بمصالح هذه القوى.

في 15 مارس 2011، وبتعداد يزيد على 2000 عسكري غالبيتهم من السعودية، وأكثر من 15 ألف من الدّبابات والمدرعات؛ احتلت قوّات درع الجزيرة البحرين، بهدف قمع اعتصام دوار اللؤلؤة، وتنفيذ خطة الاضطهاد الموسّعة ضد المواطنين والمعارضين. وبعد عامين من الاحتلال؛ خصّص (الملك) حمد قطعة أرض لتكون مقرا دائما لهذه القوات.

هناك أهداف أخرى تتولاها هذه القوات على صعيد الهيمنة السّعودية على سيادة البحرين، داخليّا وخارجيّا، بما في ذلك السّيطرة على حركات التغيير الدّيمقراطي ومنع انتقالها إلى الجوار، مع الإسهام - من خلال توسيع حضور وتأثير الرّياض على أجهزة الأمن والعسكر بالبلاد- في إحداث تغييراتٍ ديموغرافيّة في تركيبة البحرين، وترسيخ عقيدة أمنيّة وعسكرية محمولة بهوياتٍ مذهبيّة وقبليّة موالية للنظام السّعودي، وبما يُعزز هيمنة آل سعود على البحرين وشعبها وسيادتها.

إضافة إلى "الجفير"؛ توجد مقاتلات حربيّة في قاعدة الشّيخ عيسى الجوية، تمثل مخيما للدعم الجوي في الحروب الإقليمية، وتضمّ طائرات استطلاع، ووحدات قوات خاصة.. أما قاعدة "المحرق" الجوية فهي جزء من مطار البحرين الدولي، وتتمركز فيها قوة المهام المشتركة الـ53 الجوية. إضافة إلى طائرات الاستطلاع التابعة للبحرية الأمريكية.

وتعتبر البحرين مركزا مهما لأنشطة الدّعم للبحرية الأمريكية؛ ولذلك وجّهت الولايات المتحدة دعما مكثفا لتطوير منشآتها البحرية بها بتكلفة تجاوزت 2 مليار دولار. وتعمل الولايات المتحدة في البحرين بموجب اتفاقية التعاون الدفاعي لعام 1991، واتفاقية وضع القوات لعام 1971. ويوجد بها أكثر من 9000 من عسكري أمريكي. وتُصنّف واشنطن النظامَ في البحرين باعتباره أكبر الحلفاء من خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو)

من جهتها، عادت المملكة المتحدة إلى

وجهة نظر

| هاني الريس - كاتب سياسي بحريني |

'دوّار اللؤلؤة'.. يكتب تاريخ ثورة 14 فبراير المباركة

■ كان المشهد مرعبا ودراميا ومخيفا للغاية، ذلك الذي تعرّض له المعتصمون في دوّار اللؤلؤة قبل 14 عاما. إنه مشهد التخريب، وحرق الخيام، وإطلاق الرصاص الحي والمطّاطي والآلات الحادة. جرائم اقترفتها قوات أمن النظام المدجّجة بالسّلاح - بالإضافة إلى البلطجية - ضدّ الآلاف من النساء والرجال، شيوخا وشبابا وأطفالا، سواء كانوا من قادة الحركة المطلبيّة في البحرين أو من قواعدها. هذه الحركة التي تطالب بالديمقراطية والحرّية والعدالة الاجتماعية، وإحداث تغيير جوهري على القوانين التعسفية المعمول بها في البلاد. حصل ذلك فيما كان العالم برمّته يقف صامتا متفرّجا أمام تلك الفظائع التي ارتكبها النظام الخليفي ضد شعب أعزل، لا يملك أي شيء لردع العدوان، سوى عظمة إيمانه بقضيّته العادلة والمحقّة، واستمراره في النضال من أجل نيل كلّ المطالب الشعبيّة المشروعة.

تفجّرت شرارة ثورة 14 فبراير عام 2011 على وقع الدعوات التي أطلقها الناشطون البحرينيون للقيام باحتجاج أو ثورة ضدّ استبداد النظام الذي احتلّ البلاد بالقوة، وأمعن في سحق الشعب، وفرض السيطرة والهيمنة الفئوية القبلية على مفاصل الدولة والمجتمع. جاءت هذه الدعوات بعد عقود عدة من انتكاسات وانكسارات طالت مختلف قوى المعارضة بسبب عمليات السلطة في القمع الممنهج والحصار المفروض على تحرّكات المعارضة النضالية المطلبية. وبذلك كرّست هذه الثورة نفسها لتكون ثورة طلائعية مهيبة في تاريخ البحرين النضالي، سعيا من أجل السيادة الوطنية والاستقلال وصون الحرّيات وحقوق الإنسان كان انتصار الثورة قاب قوسين أو أدنى بفضل الصمود الأسطوري لجماهير الشعب التي ملأت ساحات الدوّار، والتي تصدّت بصدور عارية للهجوم الوحشي المباغت لقوات النظام والبلطجية، ثم حاصرتهم قوّات درع الجزيرة المجهّزة بالعدّة والعتاد الحربي، وأطبقت الخناق عليهم ودمّرت خيمهم، فقتلت منهم العديد من المواطنين الأبرياء الذين خرجوا للتعبير عن آرائهم السلمية، والمطالب الوطنية المكفولة في المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. يومها نجحت قوّات الأمن المدعومة بجيوش درع الجزيرة السعودية الإماراتية في إجهاض اعتصام دوّار اللؤلؤة بقوّة الحديد والنار. ولكن على الرغم من ذلك فقد بقيت جذوة الثورة مشتعلة حتى الآن، وأبطالها من مختلف فئات الشعب مازالوا على قيد الحياة، يتذكّرون بدايتها، ويحيون يومها كلّ عام، ويبذلون الجهد والوقت والعمل من أجل مواصلة النضال لتحقيق النصر الذي ضحّوا من أجله، من خلال بناء دولة ديمقراطية حقيقية تحفظ لهم الكرامة والعزّة ومواكبة العصر.

تحية تقدير واجلال لجميع من ناضل في هذه الثورة المباركة، ولجميع الشهداء الأبرار الذين سقطوا دفاعا عن كرامة الوطن وشعب البحرين، وإلى جميع مناضليها الذين مازالوا يقبعون في سجون النظام، وإلى من تشرّدوا وتغرّبوا عن الديار، وإنّ النصر قادم من عند الله تعالى.

| ملف العدد |

حكاية "صمـــود" في ثورة البحرين

في 14 يوليو من العام 2017 دشّن ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير برنامجا ثوريّا تحت عنوان "صامدون". وشهد برنامج الفعّالية انطلاق تظاهرة في منطقة سترة تحت شعار "جمعة الصمود1".

يمثل شعار "صامدون" رسالة لا تتوقّف يوجّهها شعب البحرين وقواه الثوريّة ردّا على إرهاب الكيان الخليفي المتواصل. لقد أصرّ المواطنون حتّى اليوم على مقاومة كلّ أشكال القمع والاضطهاد، والمحافظة على العنفوان الأكبر الذي قدّمته ثورة 14 فبراير 2011.

منذ البداية، تحوّلت علامة "صمود"، والهتاف الجماهيري "صمووود"؛ إلى إحدى ثيمات ثورة البحرين، وارتبطت بكلّ مراحلها ورموزها وأبطالها من الشهداء والمعتقلين والمضحّين. وقد شارك الجميع في تثبيت هذه العلامة وتحويلها إلى شعار شعبي يتجوّل في كلّ ساحات البلاد، ويعبّر عن رسالة الشعب في استمرار الثورة، وعدم الخوف أو الهزيمة أمام القتل والقمع.

وقد كان القيادي في المعارضة الدكتور عبد الجليل السنكيس (المحكوم بالمؤبّد) من الذين حرصوا على تبيان دلالات شعار "صمود"، ووضع بعضا من قواعدَه الفكرية والعملية. فبعد خروجه من المعتقل في فبراير 2011 تحت ضغط الثورة الصاعدة آنذاك، ارتقى الدكتور السنكيس منصة دوّار اللؤلؤة وفسّر الحروف التي تتضمّنها كلمة "صمود"، وذلك على النحو التالي: (ص: صبر، م: مقاومة، و: وحدة، د: دفاع). وشكّل هذا التوضيح القاعدة الرمزية التي انبثقت منها لاحقا العديد من الرؤى والأطاريح وبرامج العمل الثوري في البحرين.

برز الحاج مجيد من بلدة دمستان ليكون اسمه لصيقا بكلمة "صمود" حتّى أضحى يُعرَف باسم "حجّي صمود" أكثر من اسمه الحقيقي. ولم يكن هذا الارتباط شكليّا، أو مؤقتا، بل يمكن القول بأنّ "حجي صمود" مثّل واحدا من أبرز الثيمات في ثورة البحرين التي جسّدت مفهومَ الصمود، وذلك بحرصه المستمرّ على المشاركة في الفعّاليات الشعبية، رغم اعتقالاته المتكرّرة، والانتقام منه باعتقال أفراد من أسرته، والتعدّي عليه بالضرب.

على مدى سنوات الثورة المتواصلة حتّى اليوم، كان "الصمود" علامة وموقفاً بين عموم البحرانيين. والنشطاء وقادة الثورة في الداخل والخارج، يتبادلون التحيّة مع الناس بهذا الرمز وهذه العلامة؛ لتأكيد أنّ اللغة واحدة، والموقف واحد. يرتسم هذا الموقف من غير صعوبة عبر أصابع اليد التي يتعلّمها الأطفال الصغار في بيوت البحرين، كما يتعلّمون دروس الكرامة ومقاومة مشروع آل خليفة في إبادتهم.

الشهداء،وأمّهات الشّهداء،المعتقلون والمطاردون، الجدران والسماء التي تظلّل التظاهرات.. كلّ هذه الرموز والفيزياء والفضاءات تنقل العلامة والصوت: "صمووود". وحين يكون النظام في أشدّ جبروته ووحشيته، فإنّ الناس يكونون أكثر التصاقا بالصمود، وأسرع في استرجاع صورهم الأولى وهم يلصقون أياديهم بالنصر، ويخاطبون العالم من غير كلام كثير، بهذه الإشارة التي تكاد تختفي من ميادين العرب، ولكنّها تبقى محفورة بصدق وثبات في ميادين البحرين وساحاتها، يوما بعد آخر.

| الباحث السياسي الدكتور بلال اللّقيس (2-1) |

◂ رغم العدوان والدمار..
المقاومة أقوى في التصدي للهيمنة الغربية وأداتها الصهيونية

■ يقول الباحث السياسي الدكتور بلال اللقيس إنّ المقاومة "فكرة حقّة، وإرادة وعزيمة وإيمان وقدرة في اتّخاذ القرار"، مؤكدا أنّ التقاء هذه العناصر يجعل من توفير "الأدوات والآليات" مسألة ليست معقّدة، مضيفا إن "المقاومة قادرة على الإبداع في مواجهة كلّ تحدّ وظرف". في هذا الجزء من الحوار، يطلّ الدكتور اللقيس على واقع المقاومة ومواجهة الهيمنة بعد العدوان على غزة ولبنان، مراهنا على حركة الشعوب التي تنطلق منها جبهة المقاومة التي تملك "القدرة على المسارعة في إنتاج الوسائل والآليات المناسبة، عسكريا وغير ذلك". في الوقت نفسه، يشدّد اللقيس على "مشروع بناء الدولة. لأن ظهور المقاومة الشعبية التي تتحوّل تدريجيا إلى منظمة؛ هو نتيجة طبيعية وتلقائية لغياب الدولة، ولكن حين تقوم الدولة، وتتولى مسؤوليتها وثقة شعبها وإرادته في دفع التهديدات، فحينها يتحقق المبتغى". يضيف اللقيس "ولكن حين لا تقوم الدولة بذلك، وتبقى تعيش منطق التبرير، وأحيانا الانحياز إلى الخارج على حساب تطلعات شعبها وحريته، كما نراه في عالمنا العربي، فإنّ هذا سيعيد استحضار مقاومة الشعب بشكل حتمي وعقلاني". يشدّد اللقيس على أنّ "قراءة مختلف العوامل الداخلية والخارجية في دولنا العربية؛ تؤكد أن المقاومة تبقى حاجة قائمة كأحد أشكال الشرعية، والسلطة الأخلاقية والاجتماعية في الحفاظ على سيادة البلاد، وحماية قيم المجتمعات وهويتها ومستقبلها".

- في البداية، نشكرك دكتور على إتاحة هذا الفرصة للحوار، الذي سنجعله مخصصا للوقوف عن وضع المقاومة بعد العدوان على غزة ولبنان، وما جرى بعد ذلك من ظروف في المنطقة.

أولا نتوجه بتحية خاصة وعميقة لأسرة نشرة 14 فبراير، وأتمنى لهم التوفيق الدائم، والتحية إلى شعب البحرين العزيز الصبور، الذي يتحمّل الكثير ولا يزال من أجل الوصول إلى أهدافه الوطنية النبيلة، وسيصل بإذن الله تعالى بإرادة الصابرين وجدّهم. كما نتوجّه بالشكر إلى كلّ شعوبنا ومنهم شعب البحرين العزيز، لوقفتهم الشجاعة والصادقة في وجه العدوان والحرب الهمجية على غزة ولبنان، وهذا من أهم إنجازات هذه المعركة التي فرزت الشعوب، وكشفت عن معدنها المختلف عن الأنظمة. وبالتالي كفى اعتزازا أنّ الشعب البحريني كان في الموقع والجهة الصحيحة من حركة التاريخ.

- بعد العدوان الأخير على لبنان، والمقاومة التي حصلت وما نتج عنها، ما أبرز الآثار التي يمكن الوقوف عندها؟

في موضوع المقاومة وما بعد الحرب، مما لا شك فيه أن هناك نتائج وتحديات كثيرة. يمكن الحديث عن محن ومنح كبيرة، وهذا طبيعي ما دمنا نتحدث عن معركة عالمية ضد جبهة المقاومة بقرار غربي وقيادة أمريكية ومن خلال الصهاينة، فهناك آثار على الطرفين في هذه المعركة أو لنقل "ملعب الملاكمة". وفي ميزان الربح والخسارة، علينا أن نقرأ ما تحصّل عليه العدو الصهيوني في مقابل ما دفعه من كلفة سياسية وبشرية ونفسية، ومن انكشاف في سرديته وخفوت وتشكيك فيها، فضلا عن معطى الثقة الداخلية بالكيان الغاصب، وما أصيب به. كلّ ذلك يجعل من حسابات الربح والخسارة عملية معقّدة ومفتوحة. أما المقاومة، ورغم فارق الإمكانات والتحالفات، فهي تواجه الضغط من عدوّها ومن الأنظمة العربية، بينما الكيان يتحالف معه كلّ الغرب. يجب أن يكون هذا حاضرا في مسألة الميزان، لأن ذلك يعمّق أبعاد المعركة ونتائجها، والتي عادة لا يمكن قراءتها بشكل متكامل إلا بعد مرور سنة أو سنتين، وليس بعد أيام قليلة، خصوصا أنّ المعركة لا تزال في ذروتها، ولن تضع أوزارها في المنطقة بعد، وهي مفتوحة على تحوّلات كبيرة ومتسارعة.

- هنا يبرز موضوع الدمار، وبالتالي ملف إعادة الإعمار. كيف تنظر إلى ذلك؟

في الحقيقة، إنّ إحدى التحديات اليوم أمام المقاومة تكمن في إقناع الدولة للقيام بمسؤوليتها حيال شعبها، وضرورة استعادة ثقة الشعب الذي أبهر العالم على مستوى التضحية والعطاء والكرامة وحبّ الأرض والوطن. أقول ذلك بالنظر إلى أنّ عدوان الـ 66 يوما لازال مستمرا بأشكال أخرى، في حين أنّ الدولة شبه غائبة. وقد تكون أولى الملفات المباشرة والملحة المطروحة على الدولة حاليا هو تحدي إعادة الإعمار في لبنان، وفي غزة، بحيث يُصار أولا إلى حسم القرار وبإرادة حرّة وبسيادة كاملة، وألا يكون قرار الداعمين سياسيا أو مغلفا بالاقتصاد هو الذي يفرض الشروط.

- هل سيبقى ملف الإعمار خاضعا لهذه المساومة فترة طويلة؟ وهل سينجح العدو في استغلال هذا الملف سلبا؟

بشكل عام، الأمور تتحرّك في اتّجاه وضع إعادة الإعمار تحت وطأة الابتزاز السياسي. طبعا لا يمكن اعتبار ذلك قدرا، فهناك دول مخلصة لديها اهتمام بملف الإعمار أيضا، مثل الجمهورية الإسلامية والعراق ومصر ودول أخرى. دعونا نقول إنّ كلّ مبادرة جادة لإعادة الإعمار في لبنان ما دامت لا تقوم على شروط تتناقض مع سيادة البلاد، فهي مشكورة ومرحّب بها. بطبيعة الحال، المقاومة في لبنان بادرت بشكل كبير في موضوع الإيواء، وأنجزت إنجازا ضخما في ذلك. وخلال عام تقريبا سوف يتبيّن دور الحكومة والدولة في القيام بدورها في هذا الملف، ليتضح بعدها ما إذا كانت الحكومة جادة في ذلك، شريطة كما قلنا ألا تكون هناك

شروطا سياسية. وإذا اتضح عكس ذلك، فلدي المقاومة وشعبها من الشجاعة والقوة ومن العلاقات المفيدة لتقوم بتلبية حاجة شعب لبنان. أما مجتمع المقاومة فهو يعرف ما يجري بدقة، ويدرك طبيعة المخططات، ويعرف ما الذي يجب عليه، وهو ما أظهره بالفعل في قلب الحرب، ولذلك لن ينجح العدو في خطة إحداث الشرخ داخل مجتمع المقاومة من خلال التلاعب في ملف إعادة الإعمار، أو عبر التنازلات السياسية. لقد تم تجريب ذلك سابقا، وحصل الفشل، واليوم بيئة المقاومة أكثر التزاما وقربا وتجذّرا بالمقاومة، كمّا وعمقا. فمجتمع المقاومة كلّه مقاومة بدون استثناء. ولن يتمكن العدو من الدخول في هذا المدخل. ومع ذلك، فإنّ العدو قد ينجح إذا خضعت السلطة لشروط الدول المانحة في إعادة الإعمار، وحينها تتحمل السلطة مغبة تعميق اللا ثقة مع مجتمعها.

- لكن ألم تتأثر جبهة المقاومة مما حصل على ضفاف العدوان الأخير بالنسبة للدول المحيطة؟

- من الضروري في هذا الخصوص أن نكون دقيقين في التحليل، فالبناء العام لجبهة المقاومة ليس قائما على أنظمة الحكم، بل هي إفراز لحركة الشعوب. فليس هناك أنظمة لها تمثيل فعلي للشعوب تعبّر عن المقاومة، باستثناء الجمهورية الإسلامية في إيران. عربيا، لا توجد دولة عربية في هذا الموقع بعد سقوط النظام السوري. قد نناقش بالنسبة للعراق الذي يسير قدما رغم الصعوبات والضغوط الأمريكية، لكن هواه المقاوم، وحشده المضحّي، وسموّ مرجعيته يبقى هو الأساس. هذه نقطة مهمة، لأننا عندما نتحدّث عن جبهة المقاومة فإنّ واحدة من أولوياتها هو بناء تجربة سيادية فعلية على مستوى الدول، ومقتضى ذلك مواجهة الهيمنة الأمريكية وركيزتها المتمثلة في الكيان الصهيوني.

- هل ينسحب ذلك على ما حصل في سوريا وسقوط النظام السابق؟

ما أريد قوله أنّه ما دام الأمر في المقاومة هو العلاقة بالشعوب وبتكاملها وإرادتها، فليس هناك أي خوف ممّا حصل في سوريا، حتى لو ظهر الأمر على مستوى الشكل وكأنه حدث كبير، ولكن من حيث المضمون فلا أفترض ذلك. نعم، كان النظام السابق مؤيدا سياسيا للمقاومة في مواجهة الكيان الصهيوني، وقام ببعض التسهيلات لقوى المقاومة، وهذا جيد، ولكن هذا لا يعني أنّ الشعب السوري في المقبل من الأيام سيكون له توجه آخر. وأنا لا أتحدّث هنا عن نظام الجولاني، فهذا الوضع مازال يخضع للترتيب التركي الأمريكي، ومن المبكر الحديث عن استقرار الوضع السوري. فالحالة الجديدة في سوريا استفادت من وضع دولي معين، وبأدواتها الخاصة، ليؤدي ذلك لانفراط الحكم السوري. وهذا الأمر يرتبط بشكل عام بوجود الجيش، فحين يكون الجيش بجانب النظام القائم، فهذا يعني وجود كتلة شعبية وازنة ومقبولة تقف مع النظام، وبالتالي يتيح ذلك للدول (المرتبطة والمؤيدة للمقاومة) أن تنفتح على هذا النظام للمساعدة، مع وجود قضية حقّة بطبيعة الحال. في كلّ الأحوال، كلّ ذلك لم يكون متوفرا في السنوات الأخيرة من حكم بشار الأسد، وحصل ما حصل. أما نظام الجولاني فهو مثل العاصفة، التي قد تطول أو تقصر، ولكنه حتى الآن لا يمثل الشعب السوري، وهناك مسار طويل أمامه لذلك، وخلال هذا المسار سيكون الشعب السوري متقاطعا مع الروح الموجودة فيه التي ترتكز على المقاومة تاريخيا، فهو شعب أصيل رافض لكلّ أشكال الهيمنة، بتياراته الإسلامية والعلمانية معا. عموما، أفترض أنّ المسألة السورية تحتاج إلى وقت أكبر حتى تنضج الأمور، ويمكن تناول ذلك لاحقا.

- في ظل التحديات المستجدة التي حصلت، ما الوسائل التي يمكن للمقاومة اعتمادها في النهوض مجددا؟

طالما أنّ قوى المقاومة هي جبهة قائمة على الشعوب وإرادتها، فلا خوف ولا قلق، فكلما زاد حضور الشعوب وتأثيرها كلما زادت قوة المقاومة واتسع حضورها، وأفترض أنّ ذلك ما سيحصل. أما بخصوص الأدوات والآليات، فهذا الأمر يتوفر بحسب الظروف والتطورات وطريقة العمل، فليست ثمة قواعد جامدة. ولكن الأمر الأكيد هو أنّ المقاومة اليوم أكثر إصرارا على المواجهة، وأكثر التزاما في التصدي للهيمنة الغربية، بل وتشعر أنها أكثر قدرة من سالف الأيام، لأن بنيتها الشعبية تعزّزت أكثر، من فلسطين وصولا إلى كلّ ساحات الجبهة. ولذلك، أي سقوط لحلقة ما من حلقات الأنظمة ليس مهما، بل المهم هو بقاء الشعوب. إنّ الشعوب دائما لديها القدرة على إعداد آليات البقاء والاستمرار، ولديها القدرة على التكيّف وبناء الأدوات المناسبة لخوض المواجهة مرة أخرى. رأينا ذلك في غزة، وفي اليمن، وكذلك في بدايات انطلاق المقاومة بلبنان، عندما كانت المقاومة آنذاك بسلاح بسيط جدا، ولكنها نجحت في استنزاف العدو وتحقيق الأهداف. إذن الوسائل والطرق لإعادة النهوض متوفّرة حتما طالما أنّ الإرادة قائمة، والعزم والتصميم موجود، وطالما أنّ مجتمع المقاومة يحمل ثقة تامة بخيار المقاومة، التزاما ووجودا.

- كيف تقيم أداء الشعوب العربية خلال العدوان الأخير؟

- هذا بحث متداخل، لأنه لا يمكن الحديث عن الشعوب بشكل عمومي، فكلّ شعب يمكن الحديث عنه على حدة. فهناك تفاوت في وعي الشعوب للقضايا. فوعي الشعب الجزائري والمصري والتونسي ليس بمستوى شعوب أخرى مرتهنة بالأموال والرفاهية. أستطيع القول بأن هناك وعيا عاليا لشعب البحرين وتونس والجزائر والأردن ومصر، رغم وجود أنظمة لا تعبر عن الشعوب. مع ذلك، وفي المشهد العام، فإنّ الشعوب لم تكن في مستوى المرحلة والتحدي الذي حصل، رغم أنه كان تحديا تاريخيا واستثنائيا، وهذه هي المرة الأولى الذي تقدّمت فيها الشعوب الغربية على شعوبنا العربية في خصوص قضايا الصراع. قد تكون هناك أسباب ومبررات، ولكن هذا كان الواقع. مع ذلك، فإنّ الصمود الذي حصل في غزة ولبنان يمكن أن ينعكس على ساحات أخرى، وبالتالي يوفر حافزا جديدا لدى شعوب، وبالتالي تحريكها للاستفاقة والقيام بالدور المطلوب. لذلك، بذرة طوفان الأقصى يجب أن يتواصل سقيها ورعايتها حتى تنمو أكثر ويزيد ثمارها.

| ريبورتاج |

نـساء البـحرين مـع المقاومة في غزة ولبنان

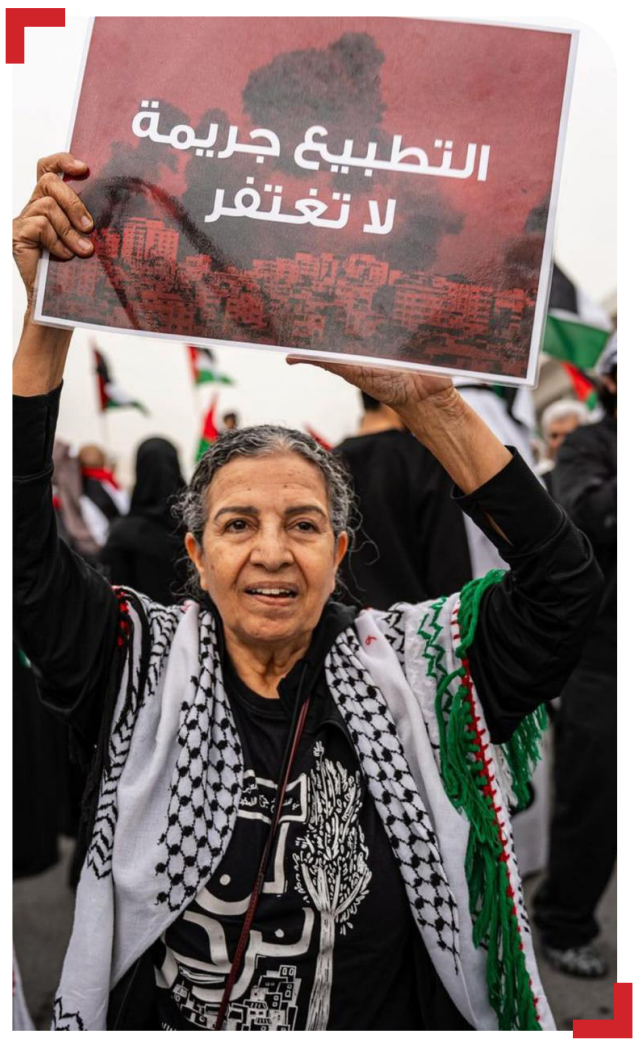

على مدى أكثر من عام، ومنذ انطلاق "طوفان الأقصى"؛ كان لنساء البحرين حضورهنّ الخاصّ في ساحات الإسناد التي شهدتها البلاد على مدار الأحداث التي تتالت في غزّة وساحات المقاومة. في كلّ أسبوع تتوافد النساء - من كلّ الفئات والاتّجاهات - في الساحات المفتوحة لتسجيل الموقف الواضح وتحديد البوصلة، وإعلان الانتماء الكامل للمقاومة وجبهاتها من خلال: دعم المقاومة، وترسيخ المقاطعة باعتبارها جبهة إسناد، ورفض وجود السفارة الصهيونية بالمنامة بل ورفض أصل التطبيع، وتمجيد صمود غزّة الأسطوري، وفضح الإبادة واغتيال الكيان للصحفيين والقادة، والمطالبة بفكّ الحصار وفتح الحدود.. في كلّ ذلك كان لنساء البحرين حضور خاصّ وشعارات مدوّية.

لا سفارة صهيونية
على الأرض البحرينية

هَلْ مِنْ مُوَحِّدٍ يَخَافُ اللَّهَ فِينَا؟
هَلْ مِنْ مُغِيثٍ يَرْجُو اللَّهَ بِإِغَاثَتِنَا؟
هَلْ مِنْ مُعِينٍ يَرْجُو مَا عِنْدَ اللَّهِ فِي إِعَانَتِنَا؟
هَلْ مِنْ ناصِرٍ يَنْصرنا؟
كربلاء - ٦١ هـ
غزة - ١٤٤٦ هـ

لا لإشراك البحرين
في تحالف يخدم
الإحتلال الصهيوني

لا قواعد أمريكية
على الأرض البحرينية

اغتلتم
من
يفاوض
جاءكم
من
يقاتل

| القاموس السياسي |

الحركات الاجتماعية الجماهيرية:
ثلاثية لا غنى عنها في الاحتجاجات الثورية

يقول الباحثون في الحركات الاجتماعية (الجماهيرية) إنّ هذه الحركات تعتمد على ثلاثة أنواع من الشخصيات، وكلّ نوع منها يتولّى إدارة مرحلة من المراحل على الشكل التالي:

يتولّى رجال الكلمة التخطيطَ للحركةِ الشعبية الاجتماعية، لأنهم يملكون القدرة على صناعة الأفكار، وبناء الخطابات الاستراتيجية، ولهم ميزة التأثير الرمزي على الجماهير. ولكن انتقال الحركة إلى حيّز الوجود (الواقع الخارجي) يحتاج إلى شخصيات من نوع آخر، وهي الشخصيات الثورية أو المتشدّدة، التي يمكنها مواجهة أشدّ تحدّيات الواقع، واقتحام الظروف المعقّدة على الأرض، ولديها نزوع نحو الصدام المباشر بأقل قدر من الحسابات المتحفّظة **(الخوف، القلق على الذات)**. وأخيرا، فإنّ المحافظة على الحركة الاجتماعية والإبقاء على حضورها واستمرارها يتطلّب شخصيات عملية لديها حسّ المناورة والتكيّف مع المخاطر.

إنّ نجاح أية حركة احتجاجية (شعبية) يتوجّب ألا تعتمد على شخصية أو شخصيات بعينها للقيام بكلّ الأدوار الثلاثة، بل لابد من التنوّع في الشخصيات المعنيّة بأداء الأدوار وبحسب المرحلة التي تخوضها حركة الاحتجاج. ونستنتج أيضا أن هيمنة شخصية محدّدة على الحركة، بحجّة أنها تملك وحدها القدرة على حمل كلّ مسؤوليات الحركة، من انطلاقها، وحتى ظهورها، ومن ثمّ استمرار وجودها وسط الأزمات؛ سيؤدّي بالحركة إلى الفشل، وربّما الوقوع في نهايات مأساوية. لا شكّ أن ثمّة شخصيات متميّزة بوسعها أن تجمع الخصال الثلاث، أي تكون صانعةً للخطاب والاستراتيجيات، وتمتاز بالروح الثورية والقدرة على إظهار الحركة على الواقع، وأن تكون أيضا ذات حسّ براغماتي يؤهّلها للحفاظ على الحركة. ولكنّ هذا الأمر نادر جدّا، كما أن أيّة شخصية ستجد نفسها عاجلا أو آجلا عائدة إلى الطبيعة الغالبة عليها، وبالتالي سيحصل النقص فيها والقصور منها.

يعطي رجل الكلمة للحركةِ قوّتها البيانية والرمزية، أمّا الرجل الثوري فلديه موهبة المواجهة القويّة، والاشتباك على الأرض، والانخراط بين الناس. أمّا الرجل العملي فليس أفضل منه في بناء التكتيكات المناسبة لدفع المخاطر المحدقة، وخلق الفرص المتجدّدة، ومواكبة المستجدّات والتكيّف معها بوسائل وبدائل مناسبة.

في البحرين، ومع تاريخها الطويل من الاحتجاجات هناك درس كبير لا بدّ أن يكون حاضرا عند الجميع، وخلاصته: أنّ وجود صنّاع متقنين للخطاب بدون ثوريين ولا عمليين سيجعل الحركة الاحتجاجية محض أحلام وآمال، وأنّ وجود قادة خطابيين، وبصحبة آخرين ثوريين، ولكن بدون العمليين، سيعرّض الحركة للاختفاء في أتون الأزمات، وربما الوقوع في خيارات انتحارية.

وبطبيعة الحال فإنّ تفرّد العمليين بالحركة، وتخفّفهم من الرموز، ومن القوى الثورية، سيجعل الحركة في مهبّ المداهنات المفتوحة بحجّة "السياسة فنّ الممكن" و"لا ثوابت في السياسة" وما شابه ذلك.

وجهة نظر

| الدكتور السيّد محمد الغريفي عميد كلية العلوم الإنسانية في جامعة آل البيت- قم المقدسة |

لماذا يستهدف النظام صلاة الجمعة في البحرين؟

عندما يكون النظام السياسي فاقدا للمشروعية والمقبولية الشعبيّة، فسوف يسعى بالتأكيد لكتم الافواه ويمنع حرّية التعبير ومنابر الوعي، بما في ذلك خطب الجمعة وشعائر الله؛ لأنّه يخشى من كشف حقيقته وتأليب الرأي العام ضدّه، فهو لا يمتلك الإجابة على مصدر شرعية وجوده وبقائه في السلطة. بعد هذه المقدمة نذكر فيما يلي بعض النقاط المختصرة حول استهداف النظام في البحرين لصلاة الجمعة:

1. **التبريرات الأمنيّة:** تبرّر السلطات في البحرين فرض القيود بدواعٍ أمنية، زاعمةً أن بعض التجمعّات قد تؤدّي إلى احتجاجات أو توتّرات سياسية. وفي مقام الردّ نقول إن هذا هو حال الظالمين، فهم يحسبون كلّ كلمة ضدّهم، كما وصفهم القرآن الكريم: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾.
2. **السيطرة على المجال الديني:** يسعى النظام للسيطرة على الخطاب الديني لمنع خطب الجمعة التي قد تفسّر على أنها معارضة للحكم، ويدلّل ذلك على أن النظام واقع في القلق والانهزام النفسي؛ نتيجة شعوره بالتحدّي السياسي، والخطر الوجودي الناتج عن الاختلاف الثقافي مع المواطنين الأصليين.
3. **أكذوبة التوازن الطائفي:** يدّعي النظام بأنّ البحرين مجتمع متعدّد الطوائف، ولكن يخشى النظام أن يؤدّي تمكين ممارسات دينية معيّنة إلى تعزيز نفوذ طائفة على أخرى. وهذا من العجب العجاب! أليست صلاة الجمعة لكلّ المسلمين؟! فلماذا هذا الاستهداف للأغلبية الشيعية بالخصوص؟!
4. **التوجّس من تظاهرات 2011:** حيث نادت خطب الجمعة بالمطالب السياسية للشعب البحراني، ممّا دفع السلطات إلى فرض قيود على هذه الشعيرة العبادية؛ منعا لتكرار السيناريو. وقد غفلوا بأنّ كلمة الشعب المظلوم الثائر لا يمكن حبسها، ولها ألف وسيلة للتعبير عنها، ولا تنحصر بصلاة الجمعة.
5. **الخوف من التأثير الإقليمي:** تتأثر البحرين بالعلاقات الإقليمية، وخاصة مع السعودية وإيران، ويخشى النظام من تأثّر الشعب بما يدور حوله؛ ولذلك يفرض حصارا فكريا على غالبية الشعب لعزلهم عن واقعهم الجغرافي والثقافي وامتدادهم العقيدي، وتحويل البحرين إلى سجن كبير.
6. **التوظيف القانوني المغرض:** يوظّف النظام قوانين ملتبسة لمنع التجمعّات العامة، بماذا إلزام الحصول على تراخيص للشعائر؛ ليبرّر منعه شعيرة الجمعة وفرض قيود عليها، وكأن صلاة الجمعة في نظرهم الخبيث تجمّع سياسي يحتاج إلى ترخيص أمني! ولكنّه الخشية من وعي الأمة الذي يزلزل العروش!
7. **إضعاف المعارضة:** فالنظام يعتقد بأنّ صلاة الجمعة منصّة لطرح القضايا الاجتماعية والسياسية للمعارضين، ظنّا منه أن منعها سيحدّ من تأثير المعارضة، متغافلا عن أنّ المعارضة تمثّل أغلب الشعب البحراني، ولا تؤثّر عليهم القيود، بل تزيدهم كرها لهذا النظام.
8. **تحييد القيادات الدينية:** لعلماء الدين في البحرين دور سياسي واجتماعي كبير، واستهداف صلاة الجمعة قد يكون جزءا من إسكات صوتهم. ولكنّ النظام لم يستفد من التجارب السابقة، فالضغط يولّد الانفجار وليس الخضوع!
9. **استراتيجية القمع الناعم:** فبدلا من القمع العلني، يلجأ النظام إلى إجراءات تنظيمية أو إدارية لمنع الصلاة دون إعلان رسمي لهذه الحرب الناعمة ضدّ طائفة كبيرة وعريقة في البلاد. ولكن ستنعكس النتائج على البادي، وسيتضرّر منها أكثر من غيره.
10. **الضغوط الدولية والحقوقية:** يتجنّب النظام اتّخاذ إجراءات أكثر تطرّفا خوفا من ردود فعل غربية ضدّه؛ لذا يتّبع سياسات متدرّجة ضدّ حقوق الشعب، بدلا من الحظر الصريح للعبادات والطقوس الدينية التي نادت بها كلّ المواثيق والمعاهدات الدولية.

وفي الختام نسأل الله تعالى أن يزيل هذه الغمّة عن هذه الأمّة، ويفرّج عن سجناء الرأي، ويرحم الشهداء، ويعيد المبعدين إلى وطنهم مرفوعي الرأس.

| في مثل هذا اليوم |

زيارة الإمام المغيّب السيّد موسى الصّدر للبحرين

■ في الخامس من فبراير 1973 زار الإمام المغيّب السيّد موسى الصّدر البحرينَ ضمن زيارة رسمية استغرقت أسبوعين، ورغم الطابع الرسمي للزيارة التي جاءت في سياق جولات قام بها الإمام لدول الخليج، وبينها السّعودية؛ ولكنه كان حريصا على القيام بجولات حرّة في البلاد واللقاء بشخصيات دينية وشعبية، وشملت إلقاء محاضرات في عدد من المناطق. ويذكر الموقع الرسمي للمرحوم الشيخ سليمان المدني أنّ الشيخ المدني عُيّن مرافقا رسميّا للإمام الصدر أثناء الزيارة.

وقد التقى الإمام الصدر بالمسؤولين في البلاد، وبينهم حمد عيسى (الملك الحالي) الذي كان وليّا للعهد، إذ أقام مأدبة غذاء على شرفه بحضور كبار المسؤولين والمدعوّين، وتذكر مصادر حركة (أمل) بأنّ حمد قدّم باسم القوات المسلّحة هديّة رمزيّة لأهل الجنوب اللبناني. كما شارك الإمام الصدر في حضور الجلسة الخامسة عشرة من جلسات المجلس التأسيسي المؤرّخة في 10 فبراير 1973، وكان من بين أعضاء المجلس آنذاك سماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم الذي يقول الرواة إنّه كان موضع اهتمام من جانب الإمام الصدر. وقد كان من اللافت الترحيب الخاص الذي لقيه الإمام الصدر من رئيس المجلس التأسيسي إبراهيم العريض، كما سجّلت الكلمة الترحيبية الواردة في مضابط الجلسة.

زار الإمام الصدر العديد من المآتم في مدن البحرين وقراها، وتوافد الناس من كلّ المناطق للتشرّف برؤيته، كما التقى بكبار علماء الدين، وألقى محاضرات متنوعة في الجوامع والحسينيات، ومنها محاضرة حول فاطمة الزهراء في جامع جدحفص، ورغم أن الإعلان عن هذه المحاضرة كان ضيّقا، ولكنها شهدت حضورا كبيرا اكتظ به الجامع وباحاته الخارجية؛ ما اضطّر المنظّمين لتخصيص مسجد "المشرّف" لاستقبال الحضور من النساء. كذلك كانت له زيارة إلى منطقة الدراز، وفي وقت الصلاة توجّه إلى مسجد القدم (فريق أفوليد) الذي كان الشيخ قاسم يؤم الصلاة فيه، وعندما لاحظ الشيخ قاسم حركة في المسجد، التفت حوله ليجد الإمام الصدر جالسا للصلاة خلفه، ورغم إصرار الشيخ على تقديم الإمام الصدر لإمامة الصلاة، بيد أن الإمام ألحّ على أن يصلّي مأموما خلف الشّيخ قاسم وفي الصف المباشر خلفه. إضافة إلى ذلك، فقد جال الإمام الصدر في عدد من النوادي الثقافية والاجتماعية لإلقاء المحاضرات، ومنها محاضرة تحت عنوان "المجتمع بين الإيمان والعلمنة" في نادي الخريجين بتاريخ 15 فبراير. وقبل مغادرته البلاد بتاريخ 20 فبراير أرسل دعوات إلى عدد من الشخصيات للّقاء بهم على حفل شاي بمقرّ إقامته في فندق الخليج، وضمّ الحضور رئيس المجلس التأسيسي وأعضاءه وعددا من العلماء والوزراء. وتحدّث الإمام الصدر حول دور لبنان في البناء، وفي المعركة ضدّ العدوّ الصهيوني.

| بروفايل |

الشهيد حسن السميع الطالب الجامعي الذي آمن بالمقاومة

■ كان الشهيد حسن السميع (مواليد 1974) مؤمنا بخيار المقاومة، هذه هي الجملة الأولى التي تصاحب الطالب الجامعي المتفجّر من أتون انتفاضة الكرامة في التسعينيات. اجتهد الشهيد - مع آخرين - لتثبيت هذا الخيار، وبوسائل لا تختلف كثيرا عمّا حصل بعد 14 فبراير 2011. لم يكن إيمان الشهيد منفصلا عن ظروف الواقع السياسي آنذاك، ولكنّه كان حريصا في الوقت نفسه على "حسم الخيارات والاجتهادات". ربّما ذلك ما جعله من العاملين على توفير البيئة الملائمة للمقاومة، وإيجاد الغطاء الشرعي المناسب. في ذلك الوقت، كان هذا الخيار استثنائيّا، واقتصر على مجموعات صغيرة، وغير مفتوحة على بعضها.

أحبّ الشهيد حسن وطنه البحرين. في الاحتفالات التي كانت تفرضها إدارة الجامعة على الجمعيات الطّلابية بمناسبة ما يسمّى "العيد الوطني"، رفعَت جمعية التربية – التي رأسها الشهيد - لافتةً على سور الطابق الأوّل في كلية الآداب، المواجه للبوابة الرئيسية للكلّية، وكُتبت عليها عبارة "أحبّك يا وطني"، مع تصميم حروفها لتبدو مثل قطرات انسلّت من بقع العلم الأحمر، وكأنها دماء شهداء الوطن. كان "الشهداء أولى بالاحتفاء"، كما قال الشهيد.

في مارس 1996 نشرت الصحف الرسمية خبر وقوع انفجار في آلة السحب لفرع بنك البحرين الوطني بمدينة عيسى، مع صورة للشهيد وقد تغيّرت ملامحه بسبب الانفجار المزعوم. ادّعت السلطات بأن عبوة محلّية انفجرت بالشهيد، وتحفّظت على جثمانه ومنعت مراسم دفنه وتشييعه، ورغم إصرار عائلة الشهيد على هذا الحق، غير أن السلطات دفنت الشهيد سرّا في مقبرة الحورة. أكّد ذلك غموض الحادثة، مع ترجيح أنّ الشهيد تعرّض لعملية تصفية من أجهزة الأمن، خصوصا بعد اكتشاف رصاصات في جسده.

من غرائب الأمور أنّ عائلة الشهيد استلمت بعض مقتنيات الشهيد بعد مرور 14 عاما على الحادثة، بينها بطاقته الجامعية ورخصة السياقة والبطاقة السكّانية، ومبلغ من المال. زاد ذلك من الاعتقاد بكذب رواية السلطة؛ إذ كيف تبقى هذه المقتنيات سليمة رغم الانفجار المزعوم؟

حين تحدّث النّاسُ عن "الميثاق" في العام 2000، قرّر رفاق الشهيد حسن أن يسجّلوا موقفهم الخاص. نشروا لأوّل مرّة وصية الشهيد بخطّ يده، ضمن كتيّب خاص تحت عنوان "نعم.. ولا"، ووضعوا دماء الشهيد وبقية الشهداء فاصلا وفاصلة في خيارات الموافقة بـ"نعم" للميثاق، وأكّد الكتيّب أنّ الجزّار الذي قتلَ الشهداء غير جدير بالثقة، مها كان قناعه سميكا، وأنّ الرضا بقادة الانتفاضة وتسجيل الإيجاب لخياراتهم، سيكون متبوعا بـ"لا" قائمة ومؤجَّلة وإلى حين يتفجّر الدّم من جديد "وإلى الركب"، كما قال أحد القائمين على الإصدار المذكور. وقد سال الدم وتفجّر، وأثبت الجزّار أنه وفيّ لطبعه الشرير، ولطعم القتل الذي يلازم كلّ أنحائه وأنفاسه السامّة. وبعد ثورة 14 فبراير، اتّصلت الفاصلة بالفاصلة، والخيار بالخيار!

| "إنّا على العهد" |

تشييع تاريخي لسيّد شهداء الأمّة.. وشعب البحرين حاضر في الساحات

لم ينتظر شعب البحرين يوم التشييع المهيب في بيروت الذي انطلق رسميّا نهار 23 فبراير، إذ شهدت ضواحي العاصمة المنامة مواكب تشييع رمزية ابتداء من مساء الخميس 20 فبراير تحت شعار "إنّا على العهد" وبهتافات الوفاء لرايات المقاومة وقائدها الشهيد الأسمى السيّد حسن نصر الله. ورغم قمع قوات النظام للمشيعين، واعتقال عدد من المشاركين، ولكن المراسم لم تتوقف طيلة الأيام التي تلت مساء الأحد مع استقرار جثمان سيّد شهداء الأمة في روضته جنوبي العاصمة اللبنانية، في حين سجى جثمان وصيّه الشهيد الهاشمي السيد هاشم صفي الدين في بلدته دير قانون النهر في جنوب لبنان.

وأكد علماء البحرين على استمرار مراسم التشييع الرمزي ودعوا في بيان إلى الحداد لثلاثة أيام وإقامة مجالس العزاء في مناطق البلاد. وقد أصدر آية الله الشيخ عيسى قاسم بيانا بمناسبة تشييع الشهيدين الكبيرين وصفهما بأنهما "شمسان من شموس الرسالة الخالدة"، وقال بأنهما "قدوة على طريق الجهاد الصادق"، وأنّ عطاءهما سيظل مستمرا من أجل "حركة المقاومة والأمة المختارة الواعية".

وأبرقت قوى المعارضة ممثلة في جمعية العمل الإسلامي (أمل)، وتيار الوفاء الإسلامي، وائتلاف شباب ثورة 14 فبراير، وحركة الحريّات والديمقراطيّة (حق)؛ برقيّة تعزية إلى الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم» بمناسبة تشييع الشهيدين الكبرين، وعبّرت قوى المعارضة عن ثقتها بقيادة المقاومة، وثباتها على نهج الشهيد الأسمى حتى التحرير الكامل، وأكدت أنّ شعار «إنّا على العهد» سيكون حاضرا في البحرين كما في لبنان وفي كلّ ساحات الأحرار".

وقد شهدت بيروت تشييعا غير مسبوق للشهيدين الكبيرين، بحضور تاريخي من لبنان ودول العالم، وبينها وفود شعبية من البحرين. وملأ المشيعون الساحات الممتدة من مكان برنامج التشييع وصلاة الجنازة في مدينة كميل شمعون الرياضية، إلى موقع المدفن المقدّس على طريق مطار بيروت. وعلى امتداد عشرات الكيلومترات غطّت صور الشهيدين ورايات المقاومة الشوارعَ والأحياء والجدران، ورفرفت الشعارات والهتافات المدوية في الأرجاء وفاء للمقاومة وقائدها الأقدس، رغم تحليق الطائرات الحربية للكيان الصهيوني على علو منخفض فوق رؤوس المشيعين، وكان الرد بالمزيد من هتافات "الموت لإسرائيل" وتأكيد الوفاء لنهج المقاومة وشهدائها القادة.

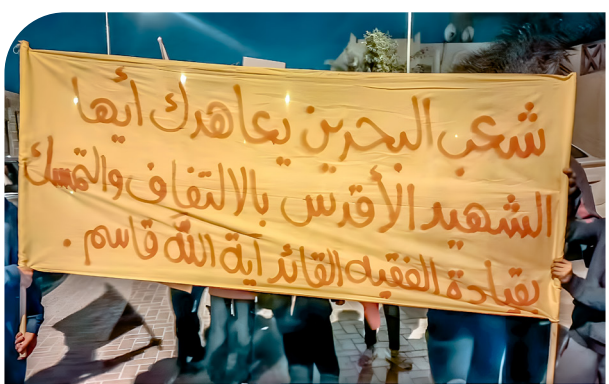

| من أجل دستور متقدّم في البحرين |

الصّد الرسمي عن الإصلاح الدستوري:
مرحلة ما قبل العام 2011 – الحلقة الخامسة

- خلال الفترة الأولى بعد العام 2002، كيف كانت أجواء التصدّي لدستور 2002 غير العقدي؟

بذلت القوى الوطنية والمعارضة جهودا مضنية من أجل "إقناع" النظام بضرورة العدول عن دستور 2002 المنفرد، ونظّمت مؤتمرات ولقاءات لأجل ذلك، وأطلقت عريضة لتأكيد الحضانة الشعبيّة لتحرّكها. غير أنّ النظام كان في وادٍ آخر، وفعّل وسائل أمنية وغير أمنية لتخريب الحياة السياسية والتلاعب بالمكوّن الشعبي والتركيبة السكّانية (تقرير "البندر" الذي سُرّب في 2006)، أملا في نزع ورقة الغالبية الشعبية وبالتالي تفريغ تحدّي الاستفتاء الذي لوّحت به المعارضة. ونظرا للتعقيدات التي تجمّعت في هذه الفترة؛ فقد لجأت جمعيات في المعارضة لاستثمار المساحات المتاحة لتحريك ضغوط سياسية داخل المؤسّسات الرسمية، وهو ما عبّر عنه خيار الجمعيات في دخول البرلمان (2006-2010)؛ سعيا لكسر صخرة الصدّ الرّسمي عن الإصلاح الدستوري.

- كيف يمكن تقييم تجارب الجمعيات المعارضة (على وجه الخصوص) قبل العام 2011؟

لم تكن النتائج سارّة بسبب تعنّت النظام، إلاّ أنّ حصيلة التجارب والجهود التي تراكمت - من قبيل: وثائق المؤتمر الدستوري، عريضة الجمعيات الدستورية، مواقف المعارضة داخل البرلمان - لا يمكن الغفلة عنه في النضال الدستوري ويمكن البناء عليها. ونشير إلى خطأ متكرّر في محطّات النضال، وهو القطيعة التي تحصل بين المراحل، وعدم تثبيت ترابط تراكمي فيما بينها، وبالتالي تشبيك النضالات والتضحيات المنجزة. إنّ البدء من نقطةِ الصفر، وفي موضوع حسّاس مثل الإصلاح الدستوري؛ يُشتّت الجهود المبذولة، ويقوّي من خدع النّظام في التحايل، ويُضعف الوعي الشعبي العام حول تفاصيل الأزمة الدستوريّة..

- قبل العام 2011، كيف كان وضع الملفّ الدّستوريّ على مستوى التّداول الشّعبي؟

نجحت عموم القوى المعارضة، قبل العام 2011 في تأكيد وجود أزمة دستورية في البلاد. هذا النجاح كان موزّعا على القوى والفعّاليات السياسية والميدانية والحقوقية والقانونية، وبأشكال مختلفة. فقد عملت جمعيات المعارضة على أداء دورها في هذا المجال من خلال الندوات، والمواقف، ونقل الرسائل عبر الوسطاء، وكذلك القيام بأنشطةِ الضغط داخل البرلمان، رغم انسداد الأفق في إمكان إجراء أيّ تعديلات دستورية من داخله، بسبب السيطرة الحكومية عليه، وعدم عدالة توزيع الدوائر ما يحول دون إفراز أغلبية مناسبة في الانتخابات. كما نفّذت قوى "الممانعة" ومحامون بارزون أنشطة شعبية عدّة، منها إطلاق عريضة شعبية دستورية جديدة في العام 2009، وحصدت ما يزيد على 100 ألف توقيع، وتمّ رفعها إلى الأمين العام للأمم المتّحدة، وتسلّمها ممثّل عن الأمين العام في نيويورك.

- ما النتائج أو الآثار التي نتجت عن إجمالي الحراك الدستوري قبل العام 2011؟

كان الملفّ الدستوري حاضرا رغم كلّ التعقيدات التي تتابعت خلال العقد الأوّل (عقد الانقلاب الدستوري الذي سبق العام 2011). وشكّلَ هذا الحضور ضغطا ملموسا على النظام، وأسهم في منسوبِ الوعي بالمسألة الدستورية بين المواطنين. وكما أنّ المحاولات في الداخل واجهت صدودا من النظام؛ فإنّ الجهات الدولية والأمم المتّحدة لم تتّخذ خطوة مناسبة لإعادة تنظيم الوضع الدستوري في البحرين، وهو ما أدّى إلى احتقان مضاعف في أوساط المواطنين والمعارضة. عمد النظام لاستغلال هذا الاحتقان من أجل حرف بوصلة الصراع الدستوري، من خلال افتعال الأزمات الأمنية، وشنّ حملات اعتقال واسعة (مثل اعتقالات أغسطس 2010)، ولكن سرعان ما وجّه الشعب ضربة إلى خاصرة هذا المخطّط التخريبي مع التحضير لثورة 2011 واختيار يوم ١٤ فبراير (الذي شهد الانقلاب على الدستور العقدي العام 2002)؛ ليكون يوم انطلاق ثورة البحرين، وهو ما حصل بالفعل، ونجح هذا الاختيار في الربط الذكيّ بين الثورة الشعبية والموضوع الجوهري للصراع، أي الدستور.

وجهة نظر

| محمد الطيبي - باحث في الذكاء الاصطناعي |

اتفاقية تعزيز الجغرافية المكانية بين البحرين والولايات المتحدة: قراءة في التحديات الأمنية

في عالم باتت تتحكّم البيانات الجغرافية فيه بمفاصل "الأمن القومي"؛ تبرم الدول تحالفاتٍ لتعزيز سيطرتها على الفضاء الرقمي والمادي. ومن بين هذه التحالفات، تَظهر "مبادرة تعزيز الجغرافيا المكانية" [1] التي وقّعتها حكومتا البحرين والولايات المتحدة في ديسمبر 2024 كخطوة تهدف إلى دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنظمة الأقمار الاصطناعية في منظومةِ الأمن المشترك. لكن هذه الاتفاقية - التي نشرتها السفارة الأميركية في المنامة على موقعها [2] ومن ثم حذفتها - تثير تساؤلات حول حدود استخدام التكنولوجيا بين حماية الحدود الجغرافية وقمع الحرّيات.

ماذا تُخفي هذه الاتفاقية؟

لقد أورد بيان المبادرة أنّها تأتي استكمالا لاتفاقية "التكامل الأمني والازدهار الشامل" [3] (C-SIPA)، الموقّعة في سبتمبر 2023، ولو أردنا تفنيدها فهي من المفترض أن تركّز على مجالات عدّة نذكر منها:

- **المراقبة البحرية:** أي استخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد لتتبّع السفن في منطقة الخليج ورسم خرائط تفاعلية للحدود.
- **الخرائط الذكية:** بمعنى تطوير أنظمة رسم خرائط دقيقة للبنية التحتية الحسّاسة، مثل أنابيب النفط والمنشآت العسكرية ورصد أي تحرّكات "مشبوهة".
- **مشاركة البيانات الاستخباراتية:** والتي تعني تحليل التحرّكات عبر الهواتف الذكية للكشف عمّا يمكن أن نطلق عليه "أنماط غير اعتيادية" من حيث المنظور الأمني.

لكن "مبادرة تعزيز الجغرافيا المكانية" تتجنّب الإفصاح عن الضمانات القانونية التي تمنع استخدام هذه الأدوات ضدّ المدنيين في البحرين أو الناشطين، وهو ما يفتح الباب أمام إساءة الاستخدام، خاصةً في ظلّ تاريخ "المملكة" الصّغيرة المليء بتقارير عن اختراق الخصوصية الرقمية لملاحقة المعارضين السياسيين [4].

قد تبرّر المنامة هذا التعاون مع واشنطن بمواجهة تحدّيات أمنيّة، مثل الأمن البحري أو "مكافحة الإرهاب" وما إلى ذلك. لكن الخطر الحقيقي يكمن في تحويل هذه المبادرة إلى "أدوات قمع". ففي عام 2011 وخلال الحراك الشعبي استخدمت السلطات في البحرين تقنيات تعطيل الإنترنت، وتتبُّع الهواتف لاعتقال المئات من الناشطين أو المشاركين في التظاهرات من قبل ما يسمّى "جهاز الأمن الوطني" [5].

واليوم، مع هذه المبادرة التي تُتيح الاستعانة بالمزيد من التقنيات الأميركية؛ قد تصبح التجاوزات أكبر، والتي قد تتمثّل بربط البيانات الجغرافية بقواعد البيانات الأمنية التي تحتوي على أسماء ناشطين معارضين، وهو ما يعدّ انتهاكا للخصوصية، كما قد يجري مقاضاة الناشطين بناءً على بيانات جغرافية رقمية، مثل تواجدهم في مناطق احتجاجات وغيرها (التحليل المكاني لتحديد الأنشطة المعارضة أو مسارات التجمهر).

ورغم أن الاتفاقية قد تقدم حلولا تقنية لتحدّيات أمنية حقيقية، إلا أنّ غياب الشفافية يجعلها قنبلة موقوتة في يد نظام متّهم بانتهاكات حقوقية متكرّرة بحسب المنظمات الدولية. والسؤال الجوهري هنا: هل ستتحوّل الجغرافيا المكانية من أداةٍ لحماية الحدود إلى وسيلة جديدة لارتكاب تجاوزات غير قانونية؟ الإجابة تعتمد على مدى التزام واشنطن بمراقبة استخدام تكنولوجياتها، وضمان ألا توظّف لقمع الشعب ضمن سياقات سياسية.

(1)www.bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDqlhDr546V5ATH7ThCDPhs8%3D
(2)www.bh.usembassy.gov/the-united-states-and-bahrain-launch-geospatial-acceleration-initiative-under-c-sipa/
(3)www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/one-year-us-bahrain-c-sipa-signs-progress-regional-potential
(4)www.citizenlab.ca/2021/08/bahrain-hacks-activists-with-nso-group-zero-click-iphone-exploits/
(5)www.bahrainmirror.com/news/12993.html

| من الموقف الأسبوعي |

المجلس السياسي يحيّ شعب البحرين على تلبية نداء "إنّا على العهد"

حيّى المجلس السياسي في ائتلاف 14 فبراير شعب البحرين على مشاركته الواسعة في مراسم تشييع شهيد الأمة السيّد حسن نصر الله والشهيد الهاشمي السيد هاشم صفي الدين، وقال في موقفه الأسبوعي بتاريخ 24 فبراير بأنّ قمع الكيان الخليفي للمشيعين يؤكد من جديد على انفصاله عن الشعب وهويته الأصيلة، وشدّد المجلس على مواجهة المشروع الخليفي في مسخ هوية الشعب عبر ربط البلاد بالتحالف الصهيوني الأمريكي، وقال بأن قمع المشيعين "تأكيد جديد على انفصال سلطة الاحتلال الخليفي عن شعبنا، وإصرار الخليفيين على الانتماء والعبودية للتحالف الصّهيوني الأمريكي المعادي للأمة وقيمها ورموزها ولكلّ عنوان يمثل التزاما بموقف التحرّر من الاستعمار وقوى الهيمنة"، وأضاف "نعدّ القمع الخليفي للمشيعين دلالة على الانزلاق المتواصل لآل خليفة نحو الهاوية وغرقهم في وحل النهاية".

وبمناسبة ذكرى ثورة 14 فبراير، توجّه المجلس كذلك بالتحية إلى شعب البحرين على إحياء الذكرى، رغم القمع والتحديات الأمنية، وأكد في موقفه بتاريخ 17 فبراير على تأييد مضامين خطاب آية الله الشيخ عيسى قاسم في الذكرى، وأضاف بأنّ إحياء الثورة ليس محصورا بيوم محدد، وأنّ العزم قائم على بناء دولة كريمة عادلة عبر كتابة دستور جديد يلبي تطلعات الشعب بكلّ مكوناته.

وفي أجواء الذكرى أكد المجلس في موقفه بتاريخ 10 فبراير بأنّ الإدارة الأمريكية تقود قوى الاستعمار للاستحواذ على ثروات الشعوب وتنفيذ جرائم الإبادة والتهجير القسري، وأوضح بأن مقاومة المشروع الأمريكي الصهيوني "جزء لا يتجزأ من مشروع الحرية ومواجهة الاستبداد".

وحثّ المجلس في موقفه بتاريخ 3 فبراير على تأسيس مركز توثيق وأبحاث متكامل مختص بثورة البحرين، ليوفر للأجيال مادة شاملة وموضوعية لكلّ الأحداث والمواقف التي شهدتها الثورة، وبمراحلها المختلفة.

وفي موقفه بتاريخ 27 يناير بيّن المجلس بأنّ ثورة 14 فبراير عبرت "عن تقاليد أخلاقية وإنسانية انطلاقا من أصالة مطالبها ومصداقيتها" ومن ذلك عدم تردد الثورة وشعبها في نصرة المقاومة في غزة ولبنان والانحياز لقوى المقاومة في المنطقة، وأضاف بأن هذا الموقف عبر عنه شعب البحرين "دون خوف أو وجل"، وتواصل بعد إعلان وقف إطلاق النار في غزة ولبنان.

| من فكر القادة |

عناوين من أول خطاب لشهيد الأمّة السّيد نصر الله حول ثورة البحرين

تابعَ شهيد الأمّة الأقدس سماحة السيّد حسن نصر الله (قدّس الله سرّه الشريف) أوضاع البحرين وشعبها منذ زمن طويل، وكان يرصد ما يحدث فيها ويسارع إلى تقديم العون والمساعدة لأهلها، وبما فيه صالح الوطن والمواطنين. ورغم أنّ خطابه الأوّل حول ثورة البحرين (التي انطلقت في 14 فبراير 2011) جاء بعد أكثر من شهر من انطلاقها، وبعد دخول قوّات درع الجزيرة لقمع الثورة؛ ولكن المعروف أن سماحته تابع الثورة ويومياتها أوّلا بأوّل، وكان له تدخّله المباشر في بعض ملفّاتها. بعد هذا الخطاب الأوّل لسماحته (في 19 مارس 2011) تكرّس بعدها حرصه الشديد على تخصيص البحرين إمّا بخطابٍ مطوّل أو بفقرة خاصة ضمن خطاباته الدورية، شكّلت هذه الخطابات جزءا محوريّا في دعم الثورة وتثبيت قوّتها وصمودها.

01 "أنا أعتقد من المتابعة التفصيلية لكلّ ما يجري في المنطقة وفي البحرين؛ أن هناك (في البحرين) توجد مظلوميّة خاصّة. (شعب البحرين) مسالم ومظلوم، خرجَ ليطالب بحقوقه المشروعة، بشكل سلمي وحضاري، ورُدّ عليه بالقتل".

02 "(في البحرين)؛ تحت القتل تمّت الدعوة إلى الحوار، تحت التهديد بالقتل؛ قيل لهم تعالوا لنتحاور، ولكن الشعب في البحرين واصلَ مسيرته السلمية، وقابل الرصاص بالورود، وأكّد على وحدته الوطنيّة، وعلى إنسانية ووطنية تحرّكه، ولكن أُستعين عليه بالجيوش، وليس بقوات الشرطة".

03 "داهموا حتى المستشفيات واعتدوا على الجرحى. بعض قادة المعارضة المعتقلين دُمّرت بيوتهم، وبالمناسبة هذه الطريقة إسرائيلية.. في البحرين هكذا يُعاملون، ضاقَ صدر الحكّام حتى من دوّار اللؤلؤة فهدموه، حتى هذا الرّمز هدموه، لأنهم لا يستطيعون أن يتحمّلوا".

04 "لكن أقول لكم كلّ هذا يمكن الصّبر عليه، لأن الوحشيّة هي من طبيعة الطغاة، وتقديم التضحيات هو من طبيعة المجاهدين، لكن المظلومية الأكبر هي محاصرة هذه الحقوق، وهذه الدماء، وهؤلاء المظلومين بحصار الطائفية البغيضة".

05 "هنا أود أن أسأل البعض في العالم العربي والإسلامي، لماذا السكوت عن الظلم اللاحق بهم؟ لماذا السكوت عن حقهم في المطالبة السلمية بالحقوق؟ بل الذهاب أبعد من ذلك.. إدانة تحركهم، إدانة هذا التحرك، اتهام هؤلاء الشهداء وهؤلاء الجرحى! هل فقط لأنهم شيعة؟!"

06 "على كل الأحوال، ما يجري في البحرين ليس تحرُّكا طائفيا وليس تحركا مذهبيا وإنما هذا سلاح يستخدمه العاجز في مواجهة حقّ أي إنسان له حقّ، وهذا لن يثني على الإطلاق.. ولن ينال من إرادة الثائرين أو الأحرار في البحرين".

| التحليل السياسي |

دبلوماسية السياسات الأمنية في البحرين: ثنائية الإنكار والإسكات

من الأسس التي اعتمدها النظام في البحرين لإدارة الوضع الأمني الداخلي، وتحديدا في مواجهة المعارضة والاحتجاجات الشعبيّة؛ هو إضفاء طابع دبلوماسي على سياساته الأمنية. وقد اعتمد لتحقيق ذلك جملةً من الإجراءات (التكتيكات)، ونتوقّف عند اثنتين منها:

01 "الاستمرار في تكرار الإنكار": وهو يعني إنكار الانتهاكات الممنهجة من جهة، وإنكار وجود معارضة متواصلة منذ "حدث 14 فبراير" من جهة أخرى. ويتمّ تعميم هذا الإنكار عبر التصريحات الرسمية الموجّهة إلى الرأي العام المحلي، وخلال اللقاءات مع الجهاتِ الدبلوماسيّة داخل البلاد وخارجها. ولا يخفى الأثر الفعّال لمثل هذا الإجراء التكراري الثابت، سواء على المستوى المعنوي، أم على مستوى التزييف المبرمج للذاكرة الشعبية، فضلا عن الأثر الملموس في الإبقاء على المؤيدين المفترضين والموالين الذين يحتاجون في كلّ الأحوال لخطابٍ تعويضي، في مقابل الخطابات الناقدة الأخرى التي تصدر عن المعارضة والمنظمات الحقوقية والجهات الدولية الأخرى.

02 "الإسكات عبر المبادرات": وهذه المبادرات تشمل أنواعا مختلفة، من قبيل: إعلان مواقف، أو برامج، أو قوانين، أو إبرام اتفاقات أو معاهدات أو بروتوكولات.. وكلّها أشكال من العمل الدبلوماسي. وتكون المبادرات داخلية وخارجية، وكلّ واحدة تلبّي حاجةً معينة أو تستجيب لطلبٍ محدّد أو تسدّ تهمة (على طريقة سدّ الذرائع)، وكلّ ذلك بغرض عام وهو "الإسكات". وهذا الإسكات له أنواع وأشكال، ويجري اختيارها بحسب اختلاف الحالات والفئات المستهدفة من المبادرة: فإمّا يكون الإسكات بمعنى "الإرْضاء" (نقولُ في اللغة: أسْكتَ فلانا أو طفلا بمعنى أرضاه)، أو بمعنى "الإلهاء"، أي الخداع بالحيلة، أو يكون بمعنى "الإغراء"، (كما تفعل بائعات الهوى مثلا)، إضافة إلى الإسكات بمعنى القهر والإرغام. وهناك معانٍ أخرى تنطبق عليها مبادرات محدّدة يمكن الوقوف على أمثلة كثيرة لها، ومنها ما يلي: (تصريح الطاغية حمد للرئيس بوتين حول الرغبة في إعادة العلاقة مع إيران - برنامج السجون المفتوحة وقانون العقوبات البديلة - رسالة الطاغية إلى أحمد الشرع بداية سقوط نظام بشار الأسد - الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان - منتدى تأصيل الهوية البحرينية - مؤتمر العدالة الجنائية التصالحية - معاهدة الشراكة الاستراتيجية مع واشنطن)

ويندرج ضمن هذين الإجراءين العديد من الأساليب التي تخصّ الملف الحقوقي والمجال الإعلامي، إضافة إلى العلاقات الدبلوماسية والتواصل الخارجي. وكلاهما يتداخلان مع بعضهما البعض، ويؤدّيان أدوارا متكاملة، أي أن "تكرار الإنكار" يصبح أخفّ وطأة وأقلّ نفورا عندما يترافق مع مبادرات تخفّف من شدّة الأحداث ومعاناة الناس، وفي نفس الوقت فإنّ "الإنكار" ينزع من أية مبادرة طابعها التنازلي أو التقرّب من المعارضة.

إنّ قوى المعارضة مدعوّة لتأسيس دبلوماسيّتها الخاصّة لمواجهة دبلوماسيّة النظام، وأن يكون ذلك بالتوازي مع المفاصل الجاريةِ في البلاد وعلى مستوى الخارطة الإقليمية والدولية. وهذا الأمر لم يعد - ولم يكن كذلك في السابق - ترفا أو مجرّد تنويع في "أشكال" الخطاب المعارض. إنّ الأمر يتصل مباشرةً بالمعنى الاحترافي للعمل الدبلوماسي المعارض، وتكييفه وفق أهداف محدّدة، وضمن مخطّط زمني يتناسب مع طبيعة العمل المعارض والبرامج المطلبية المتّفق عليها.

(هيئة تحرير "14 فبراير")

| من أنشطة الائتلاف |

"إيمان وعزيمة" شعار 2025.. وحملة في "اليوم الوطني لطرد القاعدة الأمريكية

■ أطلق ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير حملة إعلامية بمناسبة "اليوم الوطني لطرد القاعدة الأمريكية من البحرين"، التي تتزامن في الجمعة الأولى من شهر رمضان من كلّ عام. ونشر الائتلاف دعوات إلى إحياء هذا اليوم الذي أعلنه لأوّل مرة في بيان صادر بتاريخ 29 مايو 2017 وأكد فيه بأنّ طرد القاعدة الأمريكية ليس له زمان محدّد بل "مشروع استراتيجي" للتأكيد على "انتزاع السيادة الحقيقية".

وشهدت البلاد سلسلة من الاحتجاجات الشعبية والثورية بالمناسبة، كما طُبعت شعارات مناهضة للقاعدة الأمريكية على الجدران في المناطق. وكان رئيس مجلس الشورى الائتلاف شدّد في خطابه بمناسبة شهر رمضان على التفاعل مع هذه الفعالية، معتبرا أنّ الوجود الأمريكي في القاعدة بالبحرين "وجها من وجوه الاحتلال" ولا يعبر عن إرادة الشعب. وكان ناشطون أرسلوا رسائل عبر البريد إلى القاعدة الأمريكية التي تستقر في منطقة الجفير، عبّروا فيها عن رفض الشعب الصريح لبقاء الأمريكان في البلاد.

"إيمان وعزيمة": شعار 2025

وكان الائتلاف أعلن خلال فعالية "قادمون يا سترة 10" عن شعار "إيمان وعزيمة" ليكون شعار العام 2025م. وأوضح افي بيان بأنّ الشعار يحمل معاني "التحدي والتصميم"، فالإيمان "هو الشعلة التي تضيء الطريق" نحو "وطن لا تحكمه الطغمة الفاسدة"، وأنّ الشعب "قادر على أن يقرّر مصيره بيده"، أمّا "العزيمة فهي القوة التي تدفع إلى الأمام والاستمرار في طريق الثورة حتى تحقق أهدافها".

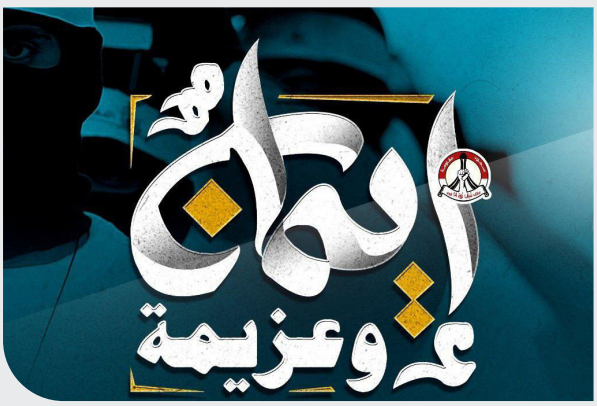

عدد جديد من نشرة "زاد الثائرين"

أصدر الائتلاف عددا جديدا من نشرة "زاد الثائرين" الذي احتوى محورا خاصا حول شهيد الأمة السيد حسن نصر الله تحت عنوان "شهيد الولاية". وتضمّن العدد حوارا مع الشيخ عبد الله الدقاق تناول جوانب من شخصية شهيد الأمة الأقدس، ومواد متنوعة حول العلاقة بين شهيد الأمة والإمام الخميني، ووصية الشهيد الأقدس لشعب البحرين، إضافة إلى مختارات من خطب الراحل الكبير، وكذلك مشاهد خاصة من إحياء السجناء السياسيين في البحرين لذكرى أربعينيّة الشهيد الأقدس.

"وطن اللؤلؤ"

نظمت الهيئة الاجتماعية الائتلاف فعالية "وطن اللؤلؤ الرمضانية" المخصّصة للأطفال، وحملت الفعالية التي جرت في 7 مارس 2025 شعار "صيام العز"، وعبّر فيها الأطفال المشاركون عن تضامنهم مع غزة ولبنان من خلال اللوحات الفنية والأشغال اليدوية.

| من أنشطة المجلس السياسي |

ندوة حوارية في الذكرى الرابعة عشرة للاحتلال السعودي للبحرين

نظّم المجلس السياسيّ في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير، ضمن برنامج «حديث البحرين»، أمسية حواريّة بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لدخول قوّات درع الجزيرة للبحرين، وبدء الاحتلال السعوديّ للبلاد بهدف قمع الثورة. واستضافت الأمسية التي حملت عنوان «الغزو العسكريّ السعوديّ للبحرين: قراءة في الأهداف والنتائج» عضو لقاء المعارضة في الجزيرة العربيّة الأستاذ عباس الصادق، والكاتب والإعلاميّ اليمنيّ الأستاذ علي الدرواني، ومدير المكتب السياسيّ لائتلاف 14 فبراير في بيروت الدكتور إبراهيم العرادي.

أوضح الصادق في الندوة بأنّ قوات درع الجزيرة هي قوات سعودية بالدرجة الأولى، إضافة إلى وجود جنود إماراتيين، ولكنها لا تمثل دول الخليج، وقال بأنّ ذلك يؤكد بأنّ "السعودية تقف دائما وراء الشّر". وأشار إلى الظرف لزمني لدخول هذه القوات في مارس 2011 في ظلّ لقاءات ولي العهد سلمان بن حمد مع جمعيات المعارضة والاتفاق على ما كان يُعرف بالمبادئ السبعة، ولكن تبيّن فيما بعد بأنّ تلك "اللقاءات هي محاولة لاحتواء المعارضة والتمهيد للتدخل العسكري السعودي الذي حصل بضوء أخضر أمريكي"، ولكن الصادق يؤكد بأنّ قرار التدخّل كان سعوديّا لأنّ آل سعود يرفضون أي تغيير ديمقراطي في المنطقة.

من جانبه وجه الدرواني تحية اليمن إلى شعب البحرين وأبناء المنطقة الشرقية، وأوضح بأنّ "التدخل السعودي العسكري للبحرين كان مفاجئا، خصوصا مع منظر المدرعات التي دخلت البلاد من خلال الجسر وتوجهت لهدم دوّار اللؤلؤة". وأوضح بأنّ هذا المشهد كان يمهّد للعدوان الذي قادته السعودية ضد اليمن في 2015 فرأينا "بعد مشهد المدرعات في البحرين، مشهد الطائرات" وهي تقصف اليمنيين. وأشاد الدرواني بالوعي السياسي لشعب البحرين، وأكد بأنّ فكرة الحقوق السياسيّة متجذّرة ولا يمكن القضاء عليها.

وكانت قوى المعارضة أعلنت عن شعار "لاءات السيادة: لا للتبعية، لا للخارج، لا للوصاية" بمناسبة ذكرى دخول قوّات درع الجزيرة إلى البحرين، وأكدت القوى في بيان بأنّ التجربة أثبتت بعد 14 عاما "فشل الخيار الأمني والعسكري"، وجدّدت رفض "أي تدخل أجنبي عسكري في الشؤون الداخلية للبحرين"، والالتزام بمطالب الشعب المشروعة "في الحرية والكرامة والعدالة".

”مقتضي حراك 14 فبراير لا زال قائما، والحقوق لا يُسقطها التقادم،
والدوافع لذلك الحراك زادت، والظلم زاد طغيانا“.

آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم – من خطاب الذكرى الـ14 لثورة البحرين – 13 فبراير 2025

14f2011.com
14fef_bahrain
@COALITION14

فبراير 14

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
صمود مقاومة
المجلس السياسي